



PROVISIONAL  
A/38/PV.76  
7 December 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٣٠

( بنما )	السيد ايويكا	: الرئيس
( نيبال )	السيد سلوال	: ثم
	( نائب الرئيس )	

مسألة ناميبيا

- ( أ ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا  
( ب ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
( ج ) تقرير المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال  
( د ) تقارير الأمين العام  
( هـ ) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64411/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- ( أ ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/38/24) ؛
- ( ب ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( A/38/23 (Part V) ، A/AC.109/743 ، و 744 و 748) ؛
- ( ج ) تقرير المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال (A/CONF.120/13) ؛
- ( د ) تقارير الأمين العام (A/38/183 و Add.1 و 2 ، و A/38/525) ؛
- ( هـ ) مشروع قرار ( A/38/24 (Part II) و Corr.1) .

السيد سيلوال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضت سبع عشرة سنة منذ انتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واثنى عشر عاما منذ صدر الرأى الاستشارى التاريخي لمحكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ بشأن هذه المسألة . ولهذا فانه مما يثير بالغ القلق ان تواصل جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا متجاهلة بذلك رغبات المجتمع الدولي المعرب عنها في مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويكرر وفد بلادي تأييدنا الكامل لكفاح الشعب النامبي في سبيل تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، و اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) و ٢٢٤٨ (د١ - ٥) فان ناميبيا هي مسؤولة مباشرة لمقاومة على عاتق الأمم المتحدة . وتمارس تلك المسؤولية الفريدة من خلال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا السلطة القانونية والادارية الوحيدة لناميبيا .

ويشاطر وفد بلادى المجتمع الدولي قلقه الشديد ازاء الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية لناميبيا بالانتهاك للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . فذلك الاستغلال يشكل عقبة أخرى في سبيل الاستقلال الفوري لناميبيا وسيهدد بالخطر استقلالها الاقتصادي في نهاية المطاف .

ان شعب ناميبيا يخوض كفاحا بطوليا من أجل الاستقلال الوطني تحت قيادة ممثله الوحيد سوابو . وهو يخوض ذلك الكفاح في مواجهة قمع وحشي واسع النطاق من جانب جنوب افريقيا . ان توسيع نطاق نظام الفصل العنصرى البغيض ليشمل ناميبيا والانتهاكات المستمرة الصارخة من جانب النظام العنصرى لحقوق الانسان لشعب ناميبيا قد أدانتها بحق هذه المنظمة . وبالمثل ، فان الأمم المتحدة أعلنت بطلان وعدم مشروعية محاولات جنوب افريقيا لتدمير السلامة الاقليمية لناميبيا .

وفي معرض اصرارها الصارخ على تحدى ارادة المجتمع الدولي ، واصلت جنوب افريقيا انتهاج سياسة التعزيز العسكرى واسع النطاق في ناميبيا وقد لجأت جنوب افريقيا الى الخدمة العسكرية الاجبارية للناميبيين وتجنيد وتدريب الناميبيين فى جيوش قبلية . ونيبال تدين بقوة مواصلة أعمال العدوان التي تشن من إقليم ناميبيا ضد الدول الافريقية المجاورة ولا سيما ضد أنغولا . وتؤيد نيبال جهود دول الجنوب الافريقي لحماية استقلالها الوطني وسلامتها الاقليمية وتضم صوتها الى الأصوات المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من أنغولا .

ان المجتمع الدولي قد قدم دعما كاملا وحازما لقرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بوصفهما الأساس الوحيد لحل سلمي للمسألة الناميبية . وينبغي أن نذكر انه طبقا للنداء الذى وجهه المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات

بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية فان مجلس الأمن اجتمع مرتين هـذا العام للنظر في القيام بمزيد من العمل للتعجيل بتنفيذ قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) المتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وفي تقريره الى مجلس الأمن المقدم عملا بالقرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) ، لاحظ الأمين العام اننا :

" لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية

لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " . ( S/15943 ، الفقرة ٢٤ )

وقال أيضا :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية

من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . . . . . يجعل

الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . ( المرجع نفسه ،

الفقرة ٢٥ )

ومنذ حوالي ثلاث سنوات ، في محادثات جنيف السابقة للتنفيذ ، خربت

جنوب افريقيا تنفيذ خطة الأمم المتحدة بربط استقلال ناميبيا بما اتهمت الأمم المتحدة

به من افتقار الى الحيطة والتجرد في الاشراف على تنفيذ الخطة . وأخيرا لجأت

جنوب افريقيا الى أسلوب الربط بين الحق غير القابل للتصرف للشعب الناميبي في تقرير

المصير والاستقلال الوطني وبين مسألة دخيلة على المسائل الواردة في خطة الأمم

المتحدة .

لقد تكلم كثيرون من زعماء العالم في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة

عن الحاجة الماسة لاستعادة هبة وسلطة الأمم المتحدة وحدّروا من انه اذا ما سمح

للخروج على القانون واهدار القيم الاخلاقية من جانب دول كجنوب افريقيا أن تشل

المسعى الجماعي نحو العدل والمساواة والحرية ، فان ذلك ستترتب عليه عواقب

وخيمة للعالم أجمع . فالظلم الصارخ الذي يتعرض له الشعب الناميبي والعدوان

السافر على الاقليم من جانب جنوب افريقيا العنصرية يؤثران أعمق تأثير على السلم

والأمن لا في الجنوب الافريقي فحسب ، بل وفي القارة الافريقية بأسرها وما وراءها .

لهذا يحث وفد بلادى مجلس الأمن ان يضع اطارا زمنيا محددًا لجنوب افريقيا لتعلن خلاله عن استعدادها لتنفيذ خطة الأمم المتحدة . واذا ما تقاعست جنوب افريقيا مرة أخرى عن اعلان ذلك في الاطار الزمني الذى يحدده مجلس الأمن لها ، فان مجلس الأمن يتعين عليه آنئذ ان يستجيب ايجابيا لما يطالبه المجتمع الدولي به من اتخاذ الاجراء الواجب إعمالا للفصل السابع من الميثاق ، على ضوء التهديد الذى يتعرض له السلم والأمن الدوليين من جانب جنوب افريقيا ، واستمرارها في قمع الشعب الناميبي ، وعدم امثالها لعشرات القرارات المعتمدة من الجمعية ومجلس الأمن ، ورفضها المتكرر لتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) بمنح الاستقلال لناميبيا في وقت مبكر .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مسألة ناميبيا تذكرنا بشكل دائم بمدى صعوبة التوصل الى تنفيذ المبادئ الأساسية للأمم المتحدة عند ما نواجه دولة تتمتع بقدرة عسكرية وما تحتاجه من دعم علني وخفي لتفرض ارادتها ومصلحتها على الغير . وفي نفس الوقت تظل تلك المسألة دليلا على استمرار الغالبية الكبرى من أعضاء المجتمع الدولي على التوصل الى تنفيذ المبادئ الأساسية التي لا تتغير والتي انبنى على أساسها المجتمع الدولي المعاصر . ومن قبيل المفارقة في هذا الأمر . انه رغم اتخاذ المجتمع الدولي لمثل هذا الموقف الجماعي فيما يتعلق بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير ، مازال الأمر يتطلب بذل كل هذه الجهود المضنية المطولة للتغلب على ما أشير من عراقيل .

في عام ١٩٧٨ اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يشكّل الأساس الوحيد المعترف به دوليا لتصفية الاستعمار في ناميبيا . وقد أعلن وفد بلادى في مناسبات عديدة انه يعارض أية تدابير يكون من شأنها تعديل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك الاقليم ، أو جعلها مشروطة أو رهينة بأية قيود فنحن في الواقع نؤيد التنفيذ العاجل لتلك المقررات .

وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره بأننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ الا ان جنوب أفريقيا فرضت شرطا مسبقا جديدا قبل الانتقال الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وهو انسحاب القوات الكومية من أنغولا . وشرط بريتوريا الجديد يسير جنبا الى جنب مع أعمال زعزعة الاستقرار والتدخل والعدوان والاحتلال . تلك الأعمال التي تحتم على الدول من ضحايا سياسات جنوب افريقيا اللجوء الى كل الوسائل الممكنة للدفاع عن نفسها . ان ما نشهده تصعيد لانتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية ، في محاولة لتأخير انتهاء الاحتلال غير المشروع للأقليم ومواصلة استغلاله . وابتغاء لذلك التأخير ، تفرض شروطا وتطرح مناهج ومطالب جديدة ، بهدف الابقاء على وضع من اختلال التوازن يمكن دولة واحدة ان تسيّد على منطقة بأسرها ، وهي منطقة موصوفة بأنها استراتيجية .

ان ناميبيا ضحية للقمع والنهب بالانتهاك الصارخ لقرارات الأمم المتحدة . ومن أسف أن رد فعل المجتمع الدولي لم يكن متناسبا مع تلك الانتهاكات الصارخة ، وأن مجلس الأمن لم يقدر على فرض عقوبات الزامية على نظام بريتوريا العنصرى ، الذى تسانده بلدان قوية تتجاهل من طرف واحد الحظر الذى فرضته غالبية البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة . ويعد استمرار الاحتلال الطويل غير المشروع لناميبيا أحد السمات الكثيرة لنظام يقوم على التمييز العنصرى ويستمد مشروعيته المزعومة من الاحتلال والاستغلال الاستعماري . وعلى مدى السنوات العشر الماضية ، بدأ أن جنوب افريقيا ستظل في عزلة ، وأنها تحولت الى معقل أخير لماض تخطاه الزمن . لكن ذلك لم يحدث ، وتشير الدلائل كلها الى ان جنوب أفريقيا أصبحت مختبرا لما سينتهج مستقبلا من سياسات وما يطبق على العلاقات بين الدول . وعلينا ، لذلك ، أن نتصدى لهذا البعد الجديد من أبعاد المشكلة .

ولقد تشرفت المكسيك بالمشاركة في أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وهو الادارة القانونية للأقليم . ونعتقد ان التحليل الذى توصل اليه المجلس للوضع وعرضه علينا ، ومناهج العمل التي اقترحتها ، تمثل السبل الوحيدة المتاحة للعمل الفعلي من جانب المنظمة في الوقت الحاضر . واني أؤكد التزام وفد بلادى بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بتلك المسألة .

ان استقلال ناميبيا مسألة هامة بالنسبة لمعظم بلدان هذه المنظمة . ولا مسؤدى لتأخير تنفيذ القرار الا استمرار انتهاك المبادئ الأساسية للتعيش الدولى . واذ ما فشلت العمليات التي بدأتها الأمم المتحدة ، فسوف تظهر آليات جديدة للتسلط وتستخدم تلقائيا في مناطق أخرى من العالم الثالث .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت مسألة

استقلال ناميبيا طوال هذا العام ، الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة ، وقد أدى نظر مجلس الأمن لهذه المسألة الى اتخاذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، وعلى أساس ذلك القرار ، قام الأمين العام السيد بريزدى كوييار بزيارة المنطقة بما فيها جنوب أفريقيا وناميبيا . وأصبح تقرير الأمين العام موضوع سلسلة أخرى من اجتماعات المجلس فسي تشرين الأول / اكتوبر الماضي الذى استعرض التقدم الذى احرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا استعراضا مستفيضا .

ومنذ اعتماد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تمثلت مسؤولية الأمم المتحدة الرئيسية في وضع اجراءات تفصيلية لتنفيذ تلك الخطة . وعلى الرغم من موقف جنوب أفريقيا غير المتعاون كان التقدم في ذلك الاتجاه محسوسا . فالأمين العام يقول في تقريره :

" اننا لم نكن قط أقرب ما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ

القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . ( S/15943 ، فقرة ٢٤ )

وفيما يتعلق بطرائق تنفيذ القرار ، سويت تقريرا المسألان البارزتان وهما اختيار النظام الانتخابي وبعض الجوانب المتعلقة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله . وعليه يبدو وأن الأمم المتحدة باتت الآن في وضع يمكنها من تنفيذ خطتها لاستقلال ناميبيا . الا أن الأمين العام أوضح أيضا في تقريره المقدم الى مجلس الأمن بجلاء ان هناك عقبة سياسية تعترض طريق استقلال ناميبيا ان ذكر أن موقف جنوب أفريقيا بشأن مسألة انسحاب القوات الكومية من أنفولا كشرط مسبق لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يجعل من المستحيل البدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ولذلك كان من الطبيعي ان تكرر اجتماعات المجلس التي عقدت في تشرين الأول /  
 اكتوبر الماضي بشأن مسألة ناميبيا ، أساسا ، للنظر في مسألة طلب جنوب أفريقيا انسحاب  
 القوات الكوبية من أنغولا . وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز  
 موقفا واضحا بصدور تلك المسألة الدخيلة ، ورفضت أي ربط بينها وبين استقلال ناميبيا .  
 وكان ذلك هو نفس الموقف الذي اتخذته الأمين العام عندما تفاوض مع سلطات جنوب أفريقيا  
 وقد أيد مجلس الأمن ذلك الموقف الآن بقراره ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) الصادر في تشرين الأول /  
 اكتوبر والذي يرفض القبول بتمسك جنوب أفريقيا بالربط بين استقلال ناميبيا ومسألة ليست  
 ذات صلة ودخيلة ، لأن ذلك الربط لا يتفق والقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وقرارات مجلس  
 الأمن الأخرى وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا بما فيها قرار الجمعية العامة ١٥١٤  
 ( د - ٢٥ ) في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

ولا يدع قرار مجلس الأمن مجالا للشك في أن قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) هو الأساس  
 الدولي الوحيد المتفق عليه لاستقلال ناميبيا والذي لا يمكن تغييره أو تعديله بأي عامل  
 دخيل أو أية اعتبارات خارجة عن القرار ذاته .

غير أن ذلك الحكم الصادر عن مجلس الأمن بوصفه جهازا مختصا لم يفلح في جعل جنوب  
 افريقيا تتخلى عن تعنتها ، فقد أعلن وزير خارجيتها مجددا ، بمنتهى التحدي في بيان  
 صدر في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ وضمن في وثيقة مجلس الأمن ( S/16106 ) أنه  
 لا سبيل الى التوصل لأية تسوية ما لم يتسن التوصل الى اتفاق جازم بشأن انسحاب القوات  
 الكوبية من أنغولا .

ومن الجلي ان تمسك جنوب أفريقيا بوجوب انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ليس  
 إلا ذريعة لأحباط وتعميق تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . فأنغولا لا تشكل أي  
 خطر على أمن جنوب أفريقيا . بل أن العكس هو الصحيح . فجنوب أفريقيا التي يشجعها  
 على التمدد في جهازها العسكري الضخم الذي تمكنت من بنائه والذي بات يمثل تهديدا  
 دائما لجاراتها من دول خط المواجهة ، هي التي تشكل خطرا على الغير . ولقد هاجمت  
 تلك الدول بالفعل في مناسبات عديدة ، وظلت بمنجاة من العقاب ، وآخر مثال على ذلك  
 هجمتها الوحشية على موزمبيق في الشهر الماضي . فقد اغتصبت لنفسها الحق في القيام  
 بمثل هذه الأعمال العنصرية حيثما شاءت وحينما شاءت .

والدفع بأن اصرار جنوب افريقيا على الربط ناجم عن شواغلها الأمنية ، ادعاءً  
يكذبه سلوكها ذاته .

فكل ما في الأمر ان جنوب افريقيا تسعى الى تعويق تنفيذ خطة الأمم المتحدة  
لاستقلال ناميبيا ، بحجة أو بأخرى ، من أجل احكام قبضتها غير المشروعة على ناميبيا  
وايجاد حالة في ذلك الاقليم تكون قابلة باستمرار لان تتلاعب جنوب افريقيا بها . وقد  
علت الآن على زيادة الطابع العسكري الذي اضفته لناميبيا عن طريق انشاء الجيوش  
القبلية واستخدام المرتزقة الذين حولوا الاقليم الى حامية بمعدل جندي لكل عشرة  
ناميبيين . وهذا التسليح المفرط للاقليم يخدم هدف جنوب افريقيا المتمثل في ارهاب  
وقمع الشعب الناميسي ، ويتيح لها أيضا شن غارات عدوانية من اقليم ناميبيا على الدول  
الافريقية المجاورة المستقلة التي تؤيد كفاح الشعب الناميسي ونضال شعب جنوب افريقيا  
ضد الاستعمار والفصل العنصرى .

وقد يثور التساؤل هنا عما اذا كانت قوة جنوب افريقيا العسكرية الهائلة هي  
وحدها التي تمكنها من اتخاذ موقفها المتسم بالتحدي والتشدد والأمر ليس كذلك .  
فقد استطاعت جنوب افريقيا أن تفعل ما ارادت وتظل بمنجاة من العقاب مزدربة بذلك  
الامم المتحدة ومتجاهلة اياها ، لانها ظلت متمتعة بالتأييد المادى والسياسي من  
جانب بعض البلدان الغربية ، وهو التأييد الذى حماها أكثر من مرة من اتخاذ أية تدابير  
فعالة ضدها من جانب مجلس الأمن . فترك الدول ، وبالأخص الشركات عبر الوطنية فيها ،  
لها مصالح اقتصادية هامة في جنوب افريقيا . وهو ما يفسر لنا لماذا اتخذت تلك الدول  
مواقف لا سبيل الى وصفها بالحزم في معارضة سلوك جنوب افريقيا الخارج على القانون .  
الا ان تسامح تلك الدول تجاه سياسات جنوب افريقيا وسلوكها غير المقبول ، يحرم  
شعب ناميبيا من حريته التي يتطلع اليها ويحرم المنطقة من الاستقرار والسلم . ولا بد  
أن يتغير ذلك الوضع الآن . فالامم المتحدة ، وبالأخص الدول الغربية الخمس التي كانت  
في وقت ما تشكل فريق الاتصال الغربي والتي وضعت خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا

تضطلع بمسؤولية اخلاقية تجاه شعب ناميبيا تتمثل في وجوب انها\* عبوديته الاستعمارية التي طالت لمائة عام .

فمن المتعين مواجهة جنوب افريقيا باختيار واضح هو : اما التخلي عن قبضتها الاستعمارية الخانقة على ناميبيا أو مواجهة النتائج المترتبة على فرض عقوبات عليها إعمالا للفصل السابع من الميثاق ، ويبدو ذلك ، في ظل الظروف الحالية ، السبيل الوحيد الصائب والفعال الذي يمكن أن يسلكه مجلس الأمن ليكفل تنفيذ قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وكعضو في مجلس الأمن وعضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تبذل باكستان قصارى جهدها للتعجيل بحصول ناميبيا على استقلالها . فشعب باكستان يعجب كثيرا بشعب ناميبيا الباسل ، الذي مازال ، بمثابة وتحمل للشدائد ، يخوض كفاحه الباسل من أجل الحرية تحت قيادة سوابو مثله الوحيد والحقيقي . ان العالم مؤمن بعدالة قضية شعب ناميبيا وملتزم التزاما كاملا بتحقيق اهدافها على المدى القريب .

السيد البوعيينين ( قطر ) : لقد مضت حوالي ١٧ سنة منذ ان اعلنت الأمم المتحدة ان احتلال نظام بريتوريا العنصرى لناميبيا غير شرعي ، كما مضت حوالي خمس سنوات على قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي قبل من جانب حكومة جنوب افريقيا ومنظمة " سوابو " كأساس للاتفاق بشأن استقلال ناميبيا .

وبالرغم من مرور تلك السنوات ، وبالرغم من اعلان حكومة بريتوريا قبولها لخطوة الامم المتحدة يوم ٢٥ أبريل ١٩٧٨ ، لم تتحقق خطوة عظيمة واحدة في سبيل تنفيذ تلك الخطوة . وعلى عكس ذلك ، أثبتت تلك السنوات بما لا يدع مجالاً للشك عدم توافر النية لدى حكومة جنوب افريقيا في انها\* احتلالها لناميبيا .

لقد ظلت جنوب افريقيا طوال تلك السنوات تراوغ وتماطل في سبيل تعطيل تنفيذ خطة الامم المتحدة لكسب الوقت لتشديد قبضتها على الشعب الناميبى من ناحية

ومواصلة استنزافها لشرواتها القومية التي حرمت عليه بينما ابيحت للشركات عبر الوطنية من ناحية اخرى .

وبالرغم من أن جنوب افريقيا لم تعوزها الحيلة طوال تلك الحقبة في سبيل تكريس احتلالها واستمرارها في قمع الشعب الناميبي والتكيل بزعمائه وقادته الذين يناضلون من أجل استرداد حريتهم وتحرير وطنهم ، واهدم من أي شيء اخر ، من أجل استرداد آدميتهم التي أهدرها النظام العنصرى البغيض ، فقد عثرت حكومة جنوب افريقيا على ضالتها المنشودة في فكرة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ان نظام بريتوريا الذى ظل يخلق شتى الذرائع الكاذبة حول حجم فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . أو مراقبة قوات منظمة سوايو في أنغولا وزامبيا أو التشكيك في حيده الامم المتحدة نفسها أو الاصرار على اعتماد مبادئ دستورية تتناقض مع خطة الامم المتحدة ، ما ان طرحت الولايات المتحدة هذا الاقتراح حتى تشبث به بالرغم من لا معقوليته لانتفاة وجود أية شبهة صلة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . فضلا عن أن وجود أو انسحاب هذه القوات ليس من شأن أي طرف آخر غير أنغولا نفسها لانه يقع في صميم نطاق ممارستها السيادية ، خاصة وان جنوب افريقيا هي التي تحتل ناميبيا وهي التي لا تزال تحتل ايضا جزءا من الاراضي الأنغولية نفسها .

من الواضح ان جنوب افريقيا لا تهدف ، من وراء التمسك بعبء الربط الى ترسيخ سيطرتها على ناميبيا فحسب ، ولكنها تهدف ايضا الى وضع بلدان خط المواجهة تحت رحمتها وتحويل هذه الدول المستقلة ، بالارهاب والتخويف والعدوان العسكرى المستمر الى مناطق مستباحة تستطيع وقتما تشاء ان تنتهك سيادتها ووحدة اراضيها وسلامتها الاقليمية في مطاردتها لاعضاء منظمة سوايو أو قادة جنوب افريقيا المعارضين للنظام العنصرى الذين يتخذون من هذه البلدان ملاذا من اضطرها وتكيل حكام بريتوريا .

ومن أمثلة ذلك ، حملات جنوب افريقيا العسكرية على مكاتب المؤتمر الوطني الافريقي في مابوتو ، عاصمة موزامبيق وفرض الحصار على ليسوتو ، ولا شك ان عملية الغزو العسكري لأنغولا التي حدثت منذ أكثر من عامين ، لاتزال عالقة بذاكرة المجتمع الدولي .

ان وفد دولة قطر ، اذ يؤكد حق شعب ناميبيا في تقرير المصير وفي استقلال واستعادة حريته السلبية ، يحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته التاريخية ، استجابة لارادة المجتمع الدولي الذي يطالب بفرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا ، ويدعو ، كما جاء في العديد من قرارات الأمم المتحدة وفي توصيات المؤتمر الدولي للتضامن مع نضال الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، الذي عقد في باريس خلال المدة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل الماضي ، يدعو الدول المعنية ، وبصفة خاصة دول مجموعة الاتصال الغربية ، الى رفض أية محاولة " لربط " قضية استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

اننا ، مع ذلك ، اذ نطالب بفرض العقوبات على جنوب افريقيا ، لا بد ان لا ندخر جهدا من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الهامة السابقة ومن بينها ، على سبيل المثال ، القرار رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) الخاص بحظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا ، والعمل على التأكد من انصياح جميع الدول لهذا القرار .

ولا شك ان جنوب افريقيا لن تهتم ، كما فعلت حتى الآن ، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ومن بينها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي اعتمد فيه المجلس خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، ما لم تقتنع بالدليل المادي ان الدول التي اعتمدت على تأييدها السياسي حتى الآن في تحييدها لارادة المجتمع الدولي ، قد أثرت عليها الانحياز الى جانب هذه الارادة التي تعبر عن الحق والعدالة .

ولا يسعني في النهاية الا ان أجدد تأييد دولة قطر لحقوق الشعب الناميبي الثابتة ، ومن بينها حقه في تقرير المصير ، ونضال هذا الشعب من أجل تحرير وطنه تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي والوحيد .

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أوضح وفد

البرازيل عند مناقشة هذا البند في العام الماضي أننا بالرغم من ادراكنا التام للصعوبات الواجب تخطيها ، كنا نأمل الترحيب بنا ميبيا في الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . إلا أن آمالنا احبطت مرة أخرى ، كما حدث كثيرا في الماضي ، بسبب رفض جنوب افريقيا الموافقة على تحديد تاريخ لوقف اطلاق النار يكون بداية لمرحلة انتقالية تؤدي الى اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة .

لقد عقد مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات في شهر أيار/مايو من هذا العام ، بعد خمس سنوات من المناورات التسوية لحكومة جمهورية جنوب افريقيا شارك في أعمالها وزراء خارجية العديد من البلدان الافريقية واختتم مجلس الأمن مداولاته باعتماد القرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) الذي فوض الأمين العام في الفقرة الرابعة من المنطوق :

" . . . في اجراء مشاورات مع الأطراف في وقف اطلاق النار المقترح ،

بهدف ضمان وتعجيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . "

وفي ممارسته لذلك التفويض ذهب الأمين العام الى أنغولا وجنوب افريقيا وناميبيا في شهر آب/اغسطس من هذا العام وقدم بعد ذلك تقريرا شاملا الى مجلس الأمن عن نتائج مشاوراته مع المسؤولين في جنوب افريقيا ورئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) . وأود هنا الاشادة بالأمين العام لما اتصف به تقريره من عمق ووضوح وموضوعية وتهنئته ، فقد كان أهلا للثقة التي أولاه اياها مجلس الأمن .

وكما أشير في التقرير ، نجحت المشاورات المكثفة التي اجراها الأمين العام في حل معظم القضايا المعلقة المتصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) والواقع انه متى تسنى التغلب على الصعوبات المتعلقة بالعنصر العسكري من عناصر فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتحديد وضعه ، سيكون العامل الوحيد المؤدى الى اعاققة التوصل الى تاريخ محدد لوقف اطلاق النار فيما يتعلق بالقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ )

تقاس جنوب افريقيا في الاعلان عن اختيارها للنظام الانتخابي الذي ترى الأخذ به . وقد أكدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من جانبها مرة أخرى موقفها الذي يتمثل في استعدادها لقبول التمثيل الاستنسابي أو نظام العضو الواحد عن الدائرة الواحدة . وقد أشار الأمين العام بصورة حاسمة الى الآتي :

" والواقع اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة

النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " . ( S/15943 ، الفقرة ٢٤ )

الآن الأمين العام أوضح من جانب آخر أن الاتفاق على كل الجوانب التي تتضمنها خطة الأمم المتحدة مازال غير كاف لأن يجعل جذب افريقيا توافق على وضع اطار زمني محدد للتنفيذ . اذ أشار في تقريره الى :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية

من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لا يزال يجعل الشروع

في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . ( المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥ )

وفي مواجهة تمسك بريتوريا بالربط بين استقلال ناميبيا ومسائل أخرى غير ذات

صلة ، قام مجلس الأمن بعد نظر تقرير الأمين العام باعتماد القرار ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) في

الشهر الماضي بأغلبية أربعة عشر صوتا وامتناع صوت واحد . وقد رفض ذلك القرار ،

بين جملة أمور أخرى ، فكرة الربط على أساس أنها تتعارض مع القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ )

وطالب جنوب افريقيا بأن تخطر الأمين العام باختيارها للنظام الانتخابي الذي تفضله

وقرر النظر في اعتماد التدابير الواجبة إعمالا للميثاق في حالة استمرار موقف العرقلة

من قبل جنوب افريقيا .

وترى البرازيل أنه من غير المقبول في هذه المرحلة المتأخرة السماح لحكومة

جنوب افريقيا بمحاولة عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة بجعلها مشروطة بتسوية مسألة

خارجية وغير ذات صلة بالموضوع وتقع في مجال اختصاص د ولتين من الدول ذات السيادة .

وقد أشار وفد البرازيل في العام الماضي الى أنه " مهما كانت الآراء بشأن تواجد

القوات الكوبية في أنغولا فان حل المسألة لا يمكن تحويله الى شرط مسبق لمنح

الاستقلال لناميبيا تمشيا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ولكن ليست تلك هي المرة الأولى وقد لا تكون المرة الأخيرة التي نواجه فيها مناورات بريتوريا التسوية . فبعد أن اختلقت جنوب افريقيا مبررات غير مقبولة لتبرير تواجدها في ناميبيا حتى عام ١٩٨٠ ، ادعت في المؤتمر السابق للتنفيذ الذي عقد بجنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ بأن الوقت لم يحن بعد لتحديد موعد لوقف اطلاق النار نظرا لما تدعيه من أنه يجب اقناع شعب ناميبيا بقدرة الأمم المتحدة على العمل دون تحييز في الاشراف على انتخابات حرة وعادلة في الاقليم . وبعد أن تلقت التأكيدات الضرورية بصدد تلك المسألة من الأمم المتحدة ، وضعت حكومة جنوب افريقيا شروطا جديدة لموافقتها على تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وبينما تواصل بريتوريا مناوراتها التسوية تقوم من جانبها بفرض تسويتها الداخلية على شعب ناميبيا بالانتهاك الواضح للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن واعتمدها الجمعية العامة .

ولا ينبغي ان نتعاس عن بذل الجهود من اجل الوصول بنايبيا الى الاستقلال والسيادة بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ورغم السياسات التعويقية التي ينتهجها نظام الفصل العنصرى ، فاننا على ثقة بان تلك الجهود ، الى جانب جهود شعب ناميبيا المناضل تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، سوف تكفل بحصول ناميبيا الموحدة على حريتها ، وتكريس جهودها للقيام بمهمة الإعمار الوطني السلمية .

السيد ترهيا نوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الوضع في الجنوب الافريقي وحول ناميبيا وضع يثير بالغ الانشغال والقلق لدى البلدان الافريقية بل وفي الواقع ، لدى اغلبية دول العالم . ان تحريرو ناميبيا من القهر الذى يمارسه النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، اتخذ مكان الصدارة في الكفاح من اجل محو الاستعمار من وجه الأرض . ولقد تكلم من فوق هذا المنبر العديد من ممثلي البلدان الافريقية ، كما تكلم أمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية السيد بيتر موشيهانجي بشكل بالغ الاقناع عن تصميم الشعوب الافريقية على تحقيق الانتصار الكامل للنضال من اجل حرية ناميبيا .

منذ اكثر من ١٧ عاما ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقرا انتهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وطالبت الأمم المتحدة جنوب افريقيا ان تعطي ناميبيا حريتها بلا قيد او شرط . وتحطت هي بالمسؤولية المباشرة عن ذلك الاقليم . وتمثل الاعوام السبعة عشرة التي انقضت منذ اتخاذ الجمعية العامة ذلك المقرر ، مرحلة مجيدة من الكفاح البطولي الذى يخوضه شعب ناميبيا ، تحت قيادة طليعته ومثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من اجل الحرية والاستقلال . وفي نفس الوقت شهدت تلك السنوات دعما دوليا متزايدا لقضية شعب ناميبيا العادلة ، واستنكارا متعاضما داخل الأمم المتحدة وخارجها ، للسياسة العنصرية العذوانية التي ينتهجها نظام بريتوريا ، والحماية التي يحظى بها من قبل حلفائه .

وطوال تلك السنوات ، ظلت جنوب افريقيا تضرب عرض الحائط بالقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة بمنح الاستقلال لناميبيا واعتمدت جنوب افريقيا في ذلك على الدعم المباشر الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية وعض البلدان الغربية الاخرى الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ؛ فواصلت ممارسة القمع العنيف ضد شعب ناميبيا وارتكاب اعمال العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة متحدية بذلك غالبية دول العالم .

وقد شن النظام العنصري بريتوريا في الآونة الاخيرة حربا غير معلنة واسعة النطاق على انغولا بدعم من الولايات المتحدة ، منطلقا من اقليم ناميبيا ، ومازال يحتل جزءا من اراضي انغولا ، كما انه اتجه الى توسيع عطاياه العسكرية ضد موزامبيق وبلدان افريقية اخرى . ولقد ابدى شعبا انغولا وموزامبيق شجاعة كبيرة في الدفاع عن استقلال بلديهما . ويمكنهما الاعتماد على تعاطف ودعم كل الشعوب المحبة للسلم .

وفي غمار ذلك التخريب المستمر لمقررات الأمم المتحدة الخاصة بتحرير ناميبيا ، كان هناك توزيع واضح للادوار على معارضي استقلال ذلك البلد . فبريتوريا ترفض تنفيذ مقررات الأمم المتحدة مستهينة بكل المبادئ والقيم ، وتشن عمليات عسكرية على جيرانها . وفي نفس الوقت ، يقوم حلفاء جنوب افريقيا - الولايات المتحدة وعض الدول الغربية - بحمايتها ووقايتها من العقوبات الدولية الفعالة التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق منظمتنا ؛ وكل من بريتوريا وتلك الدول التي تحميها تحاول كسب المزيد من الوقت لمواصلة استغلالها الاستعماري المشترك لناميبيا ، واستنزاف مواردها الطبيعية والبشرية ، وتأتي الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى فتدعي هنا انها تحاول اقناع بريتوريا بمنح الاستقلال لناميبيا بالطرق السلمية . كما تدعي تلك الدول ايضا ان المشكلة برمتها تتلخص في ضرورة تقديم سوابق والبلدان الافريقية المجاورة بعض التنازلات لجنوب افريقيا . لكن تلك التنازلات لا تعني في التحليل النهائي الا حلا من حلول الاستعمار الجديد لشااكل ناميبيا والجنوب افريقي بأسره .

ولقد مرت خمس سنوات منذ اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بتسوية لمشكلة ناميبيا ، ووافق على الخطة الكفيلة بايصال ذلك البلد الى الاستقلال . وخلال تلك السنوات الخمس استمعنا الى تصريحات متفاظة لا نهاية لها من الدول الغربية بان بلوغ الهدف اصبح وشيكا ، وان على الافريقيين ان يتذرعوا الان بشي\* من الصبر . وقد موا بعض التنازلات القليلة الاخرى لنظام بريتوريا العنصرى وواشنطن . الا انه ان كان هناك بعض السذج الذين صدقوا تلك التصريحات في بداية الامر ، اصبح من الواضح الان للجميع ان كل تلك الوعود وذلك التفاؤل الزائف ليست الا ستار دخان - او في واقع الامر - مجرد خداع يخفي الرغبة في الابقاء على النظام الاستعمارى قائما في ناميبيا ، وتأجيل تحرير ذلك البلد لعدة عقود .

ان سياسة " الوصل البناء " - كما يسمونها - او بالاخرى الصفقة المعقودة بين الولايات المتحدة والنظام العنصرى في جنوب افريقيا موجهة ضد شعب ناميبيا وشعوب بعض البلدان الافريقية الاخرى وهي مؤامرة ليست مستمرة فحسب ، بل وتطور الان الى ابعاد مما كانت .

وانا كانت الدول الغربية قد اكتفت في الماضي القريب بالقيام بدور الوسيط فان واشنطن قد نزعت الان القناع عن وجهها ، واتت تهدد باستخدام مشكلة ناميبيا في تحقيق اهدافها في الهيمنة في افريقيا ، وصورة اساسية ، عن طريق المطالبة بربط تسوية مسألة ناميبيا بانسحاب القوات الكوية من انغولا ، وهي قوات متواجدة - كما يعلم الجميع - بناء على طلب حكومة انغولا ، وموجب اتفاق بين انغولا وكوبا . ولتلك المؤامرة الامبريالية هدف واضح ، هو عرقلة منح الاستقلال لناميبيا ، واضعاف جمهورية انغولا تحت ظروف العدوان العسكرى من قبل جنوب افريقيا ، والحد من حقها السيادى في الدفاع عن نفسها ، وهو حق تنص عليه المادة الحادية والخمسون من ميثاق منظمنا .

ان منظمة الوحدة الافريقية ، وبلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الدولى لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال ، الذى عقد في باريس

في شهر نيسان / ابريل هذا العام ، ومؤخرا مجلس الأمن رفضت كلها بشدة اية محاولة  
لافتعال صلة مباشرة او غير مباشرة - في اطار مؤازرة مزعومة - بين استقلال ناميبيا وأيــة  
مسائل اخرى غريبة عنها ولا صلة لها بمسألة ناميبيا على الاطلاق ، ولا سيما وجــود  
القوات الكوبية الاممية في انغولا .

وقد جاء في قرار مجلس الأمن ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) الذي اعتمد في ٢٨ تشرين الأول /  
أكتوبر هذا العام أن المجلس :

" يرفض اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له  
بها وغريبة عنه ، بوصف ذلك أمرا لا يتفق مع القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وغيره من مقررات  
مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرار الجمعية  
العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . "

وكان مما يتفق مع المسلك المعهود من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا أن ترفض  
الأولى تأييد القرار الذي أدان ذلك الربط ، في مجلس الأمن ، وأن يرفض ممثل جنوب  
افريقيا ، الذي أعاد تأكيد موقف بريتوريا السابق ، أي قرار يحدد اطارا زمنيا لتنفيذ تسوية  
في ناميبيا . وهذه المواقف التي اتخذتها واشنطن وبريتوريا هي ما يسمونه بسياسة  
الوصل البناء في تطبيقها العملي .

وتجدر الاشارة هنا الى أن مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ،  
الذي عقد في آذار / مارس بنيودلهي ، أدان تلك السياسة المسماة بالوصل البناء التي  
تنتهجها واشنطن . وأكد المؤتمر ، ضمن جملة أمور ، أن

" التصريح العام باعتبار نظام بريتوريا العنصرى بمثابة صديق وحليف  
أدى الى تشجيع النظام المذكور على تكثيف القمع ضد شعب جنوب افريقيا ، وعلى  
تصعيد عدوانه على جيرانه ، والتشدد في تعنته بشأن استقلال ناميبيا . "

( A/38/132 - S/15675 ، ص ٢٧ ، الفقرة ٥٧ )

وتجدر أيضا ملاحظة الحقيقة الماثلة في أن حكومة الولايات المتحدة الحالية ، التي  
استخدمت مختلف أنواع العقوبات في معرض ممارستها لأسلوبها الدبلوماسي المفضل ، وراحت  
تهدد يمينا ويسرة بفرض العقوبات على بعض البلدان ، كبيرها وصغيرها ، ومنها بلدان  
تحررت من الاستعمار مؤخرا في افريقيا ، أن تلك الحكومة تعارض الآن هي وغيرها من الدول  
الغربية ، بمنتهى التصميم اتخاذ أية تدابير قسرية ضد نظام بريتوريا العنصرى أو توقيع أية  
عقوبات عليه ، لعرقلة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تقضي بمنح الاستقلال لناميبيا .

وانتهاجه سياسة رامية الى زعزعة الاستقرار في البلدان الافريقية المجاورة . وتحاول كل من بريتوريا وواشنطن التغطية على هذه السياسة الكريهة باحداث جليلة دعائية توحي بأن النزاع في الجنوب الافريقي ، وخاصة مشكلة ناميبيا ، انعكاس للمواجهة بين الشرق والغرب . والفرض من طرح هذه الفرضية الزائفة اعطاء كل من بريتوريا والولايات المتحدة ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الافريقية المستقلة في المنطقة والتصدي لنضال شعوب الجنوب الافريقي من أجل التحرر .

وقد أكد ممثلو البلدان الافريقية الذين تكلموا هنا ، بحق ، أن مسألة ناميبيا مشكلة من مشاكل انهاء الاستعمار ، وهي مشكلة طرفاها شعب ناميبيا وشعوب تلك الدول الافريقية الأخرى التي تناضل لصون حريتها واستقلالها ، من جانب ، وقوى الامبريالية والاستعمار والعنصرية ، من جانب آخر .

ان موقف الأمم المتحدة بشأن ناميبيا معروف جيدا . وقد أثبتت مقررات مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ، بما في ذلك لجنة ال ٢٤ ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوضوح ان ناميبيا اقليم محتلا احتلالا غير مشروع من جانب جنوب افريقيا وان وجود القائمين بالادارة من جنوب افريقيا ووجود القوات التابعة لها في ناميبيا يتعارض ومقررات الأمم المتحدة وميثاقها ومعايير القانون الدولي . فاستمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يعتبر عملا عدوانيا ضد شعب ذلك الاقليم ويشكل تهديدا للسلم الدولي .

كما أن الطريق الى تحقيق تسوية لمشكلة ناميبيا حددته أيضا مقررات الأمم المتحدة بوضوح . واشير هنا ، ضمن جملة أمور ، الى قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، اللذين أرسيا أساسا سياسيا لحل عادل لمشكلة ناميبيا وحصولها على استقلالها .

وقد كان اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) في أيار/مايو هذا العام ، خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح . فقد أنشأ ذلك القرار ، وبخاصة ما تضمنه من تعليمات لأمين عام الأمم المتحدة ، آلية الفرض منها تحقيق تقدم في حل مشكلة ناميبيا . ويعزز هذه الآلية أيضا قرار مجلس الأمن ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) الذى صدر مؤخرا في تشرين الأول /

أكتوبر ، والذي يطلب الى أمين عام الأمم المتحدة أن يقدم تقريراً الى المجلس بشأن تنفيذ القرار ويعرب عن اعتزام المجلس النظر في اعتماد التدابير الواجبة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة في حالة استمرار العرقلة من جانب جنوب أفريقيا . وقد دعمت قرارات مجلس الأمن هذه العملية الايجابية التي تهدف الى تعزيز دور الأمم المتحدة في موضوع التسوية الناميبية بضمان الرقابة الفعالة من قبل مجلس الأمن على تنفيذ جميع جوانب منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

ومع هذا ، لا بد أن ندرك ، اذا ما نظرنا للأمر نظرة واقعية ، انه لن يتأتى اجبار جنوب أفريقيا والدول التي تحميها على الانصياع لارادة شعب ناميبيا ، واردة مجلس الأمن ، وكذا ارادة الغالبية الساحقة من دول العالم ، الا عن طريق مواصلة الضغط عليها . ويؤيد الاتحاد السوفياتي مطالبة البلدان الافريقية اشراك مجلس الأمن وجعله يوقع عقوبات الزامية شاملة على نظام بريتوريا طبقاً للفصل السابع من الميثاق . ولتحقيق ذلك ، علينا أن نتغلب على معارضة تلك الدول الغربية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، التي تمنع توقيع عقوبات دولية فعالة على جنوب أفريقيا . ومن المهم أن نكفل احترام جميع الدول للحظر المفروض على توريد الأسلحة الى جنوب أفريقيا من قبل مجلس الأمن وايقاف التعاون مع جنوب أفريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بما في ذلك المجال النووي . كما يجب أن يعتمد مجلس الأمن التدابير اللازمة لمنع حيازة جنوب أفريقيا للأسلحة النووية .

ان حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الحصول على الحرية ، والاستقلال ، وممارسة تقرير المصير باستخدام جميع الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، قد حظي باعتراف الأمم المتحدة في العديد من المناسبات . وما لم يشرع نظام بريتوريا والاستعماريون في الاتجاه صوب تسوية سلمية ومنح الاستقلال لشعب ناميبيا ، وواصلوا فرض الاحتلال العسكري على ذلك البلد ، فانه لن يكون أمام الناميبيين خيار سوى مواصلة كفاحهم الياسل بدعم من الدول الأخرى المحبة للحرية الى أن يتحقق النصر النهائي . ويدعو الاتحاد السوفياتي الى ممارسة شعب ناميبيا في أسرع وقت لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير

والاستقلال ، والحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والنميس  
والجزر المتاخمة القريبة من الساحل ، والانسحاب الفوري الكامل من ناميبيا  
لادارة جنوب افريقيا وقواتها ، ونقل السلطة بكاملها لشعب ناميبيا من خلال  
المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) .

ان التضامن مع شعب يكافح ضد بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى لتحقيق الاستقلال أحد المبادئ الأساسية للسياسة السوفياتية الخارجية . وقيامها منه بواجبه الدولى قدم الاتحاد السوفياتي ، وسيظل يقدم ، الدعم المستمر للكفاح العادل لشعب ناميبيا بقيادة سوابو، ممثله الحقيقي الشرعي الوحيد ، ضد السيطرة الاستعمارية ، سعيا الى الحصول على الحرية والاستقلال ، والتوصل الى تسوية فورية عادلة لمسألة ناميبيا وفقا لمقررات الأمم المتحدة .

السيد دياكونيو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الاحتلال

الاستعماري لناميبيا ، وهو من أشد المفارقات التاريخية الصارخة مناقضة للعصر الذى يعيش فيه عالم اليوم ، قد اصبح موضع قلق متزايد هذا العام من جانب المجتمع الدولى . ففي مؤتمر باريس الذى عقد في نيسان /ابريل الماضى ، وهو المؤتمر الذى كرس لتأييد كفاح الشعب الناميبى من اجل الاستقلال ، وفي الدورتين الأخيرتين لمجلس الامن اللتين بحثتا مسألة ناميبيا ، اعيد تأكيد التأييد المتسم بالاصرار على تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الناميبسى وتمكينه من ان يقرر مستقبله بحرية ، ويعيش في وطن مستقل موحد ذى سيادة ، كما كان هناك مزيد من التأكيد على ضمان اتخاذ تدابير حاسمة من جانب الامم المتحدة لانهاء احتلال جنوب افريقيا وضمان حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . كما اوضح بشكل قاطع ، ان خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ما زالت الأساس الوحيد لتسوية مشكلة ناميبيا ، وأعرب أيضا عن تأييد استمرار العمل الذى يقوم به الامين العام بهذا الصدد ، وكانت هناك مطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

كما كان هناك اجماع على اعتبار تسوية المشكلة الناميبية مطلبا حيويا لا بالنسبة للشعب الناميبى ذاته فحسب ، بل ولجميع الشعوب الأخرى في الجنوب الافريقي ،

وضرورة ملحة لازالة التوتر الخطير القائم في المنطقة وضمان الاستقرار والسلم  
الدوليين .

لقد ركز الوفد الروماني ، المرة تلو الأخرى ، على ضرورة الشروع الآن في  
اتخاذ تدابير جذرية متسمة بالتصميم لوضع حد لسيطرة جنوب افريقيا الاستعمارية  
على ناميبيا ، وهو ما ينبع من المسؤوليات التي أخذتها الامم المتحدة على عاتقها  
مباشرة وبشكل رسمي للغاية تجاه الشعب النامبيي ، منذ خمسة عشر عاما ، وكذلك  
الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق فيما يتعلق بالشعوب التي مازالت واقعة تحت  
نير السيطرة الاستعمارية وايضا بالنسبة لحالات التوتر والصراع عملا على تأمين صون  
السلم والأمن الدوليين .

فبالرغم من المنجزات البارزة التي حققتها الامم المتحدة في مجال تصفية  
الاستعمار ، لم تتمكن الامم المتحدة حتى الآن من تحرير ناميبيا ، وهي آخر اقليم  
افريقي لم يستقل بعد وظل واقعا تحت الاحتلال الاستعماري . وما يزيد الموقف  
خطورة أن ناميبيا الاقليم الوحيد الذي له وضع دولي بمقتضى مسؤولية الامم المتحدة  
المباشرة عنه وانها اقليم تعهدت الامم المتحدة بتحقيق استقلاله .

لذا يبدو من الواضح لنا انه يتعين على الامم المتحدة أن تسعى لازالة  
مسببات هذه الحالة . ويتناول تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي قدمه رئيس  
المجلس صاحب السعادة السفير بول لوساكا ، احتلال ناميبيا والأعمال الخطيرة التي  
يرتكبها نظام جنوب افريقيا في معرض وقوفه بضراوة في وجه حقوق الشعب النامبيي في  
الحرية والاستقلال ، وانتهاكه لمعايير السلوك الدولي ، واصراره على رفض الاعتراف  
بحق الشعب النامبيي في أن يقرر مصيره بحرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .  
ولقد عمدت سلطات بريتوريا مرة أخرى هذا العام ، استمرارا في نهجها مثلما فعلت  
طيلة عملية المفاوضات الطويلة التي بدأها الامين العام للأمم المتحدة عملا على تنفيذ

قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الى وضع عقبات جديدة في طريق تنفيذ ذلك القرار ، كما عرقلت وقف اطلاق النار واجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، وفرضت شروطا أثناء المفاوضات تربط عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا بأمور أخرى ، على النحو الذي أبرزه تقرير أمين عام الأمم المتحدة الوارد في الوثيقة S/15943 ، وجعلت تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، بذلك ، أمرا مستحيلا . وفي نفس الوقت ، قام نظام جنوب افريقيا باتخاذ تدابير لأحكام قبضته على ناميبيا . وتتضمن تلك التدابير انشاء ما يسمى بمجلس الدولة ، وهو جهاز الغرض منه وضع شروط لتسوية داخلية لناميبيا من طراز تسويات الاستعمار الجديد وذلك بالتناقض الصارخ مع أحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي ترفض أى اجراء من طرف واحد من شأنه ان يؤثر على مستقبل ناميبيا .

وتبرهن هذه الأعمال مجددا على أن بريتوريا تستخدم المفاوضات كستار دخان لكسب الوقت حتى تؤمن ، بأساليب أخرى ، استمرار سيطرتها على ذلك الاقليم شديد الثراء بالموارد الطبيعية . وقد ترتبت على محاولات ادامة النظام الاستعماري في ناميبيا ، والتكتيكات المضللة التي تستخدمها جنوب افريقيا وما زالت تترتب عليها معارضة حادة من جانب الشعب النامبيي والرأى العام الدولي بأسره .

ان السياسة التوسعية التي ينتهجها عنصريو جنوب افريقيا لا تتضح فحسب في احتلالهم لناميبيا ، بل وفي اعمال العدوان المستمر التي يرتكبونها ضد الدول الافريقية المستقلة التي بدأت مسيرتها صوب التنمية الحرة المستقلة . فجنوب افريقيا تشن حربا غير معلنة على أنغولا ، كما تقوم بنشاط عسكري ضد موزامبيق ودول افريقية أخرى . وتشكل تلك الأعمال انتهاكات خطيرة للسلم والأمن الدوليين . واذا ما أخذت اعمال العدوان هذه مع ما يسمى بالمشاركة في عملية التفاوض لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانها تزيح الستار مرة اخرى عن نفاق نظام جنوب افريقيا ، الذي

اتخذ موقفا متسا بالصلف أدانه المجتمع الدولي بأسره . وما كان بوسع ذلك النظام العنصرى ان يفعل ذلك لولم يكن يحظى - كما اكد كثيرون اثناء هذه المناقشة - بتأييد بعض الدول الغربية ، وبخاصة في المجالين الاقتصادى والعسكرى . ومع ذلك ، تبين التطورات الأخيرة في الجنوب الافريقي ، بجلاء تسام . ان الطريق الوحيد لحل المسألة الناميبية يتمثل في الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الناميبى في الاستقلال ، بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وتأمين تنفيذه ، وكذا ضمان قيام الامم المتحدة بمسؤوليتها تجاه الاقليم وتجاه شعب ناميبيا .

لقد أعربت رومانيا مرات عديدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى عن موقفها الايجابى بشأن تصفية البقية الاخيرة للاستعمار وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال وتأييد جهود الامم المتحدة الرامية الى انهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، وضمان حصول ناميبيا على الاستقلال .

ان رومانيا التي عانت طويلا تحت السيطرة الاجنبية ، وحصلت على استقلالها بعد نضال طويل مرير ، قدمت وتقدم دائما مساعدة متعددة الأوجه لكفاح التحرير الوطني . فنحن قد دعمنا دائما ، كل الشعوب المناضلة من أجل تصفية سيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد ، والقضاء على كل أشكال وممارسات السيطرة الامبريالية ، وتأكيدها حق تلك البلدان في التنمية المستقلة .

وقد أعرب الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو ، الذى قام مؤخرا بزيارات رسمية ودية الى دول القارة الافريقية ، عن قلقه العميق ازاء مظاهر سياسة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وهي سياسة قائمة على التسلط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية المستقلة ذات السيادة التي تواجه محاولات رامية الى عرقلة عملية التحرير الكامل للقارة الافريقية ، وعرقلة تقدم تلك البلدان الاقتصادية والاجتماعي . وقد أعيد في تلك المناسبة التأكيد بقوة على تضامن رومانيا النضالي مع دول خط المواجهة الافريقية ، وشعوب الجنوب الافريقي وتأييد رومانيا لها ، كما أعيد التأكيد على الحاجة لتأمين حصول ناميبيا بصورة فورية على الاستقلال ، وحق الشعب النامبي في أن يختار بمحض رغبته طريق تنميتها المستقبلية وفقا لتطلعاته ومصالحه المشروعة . وفي نفس الوقت ، شددت رومانيا على الحاجة الى قيام المجتمع الدولي ببذل كل جهود ، لتأمين اتخاذ التدابير الفعالة ، بمشاركة من الأمم المتحدة ، من أجل حصول ناميبيا سريعا على الاستقلال ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

لقد جرت زيارات رئيس دولة رومانيا للقارة الافريقية في وقت كانت تبذل فيه جهود لادامة وتعزيز التسلط الاستعماري على ناميبيا وكان نظام بريتوريا يحاول فيه زعزعة استقرار الدول الافريقية المستقلة الفتية ؛ وقت كانت سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري تزداد فيه ضراوة بشكل مطرد . ولذا فان تلك الزيارات كانت بمثابة تأكيد جديد قوي لتضامن رومانيا الكامل مع الكفاح ضد سياسة الفصل العنصري ، وكفاح شعب الجنوب الافريقي المضطهد من أجل الحصول على حريته واسترداد كرامته الوطنية ، وتأييد لكفاح شعب

ناميبيا من أجل الاستقلال واعادة تأكيد لاحترام رومانيا لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي دول خط المواجهة وكل البلدان الافريقية .

لقد قدمت رومانيا دائما تأييدها القوي لشعب ناميبيا الذي يقوم ، بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مثله الشرعي الوحيد ، بخوض كفاح ضد احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، سعيا الى حقه في الاستقلال والتنمية الحرة وان ادانت رومانيا بشدة سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري ، والموقف المتعنت لجنوب افريقيا فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، طالبنا في نفس الوقت باصرار بوضع حد للاعمال العدوانية التي يرتكبها عنصريو جنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية المستقلة .

وقد أعيد التأكيد مجددا في اجتماع الرئيس تشاوشيسكو ، ببوخارست ، في ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، برئيس منظمة سوابو السيد سام نغوما ، على موقف الدعم والتضامن النضالي الذي تقفه رومانيا الاشتراكية والشعب الروماني من قضية الشعب الناميبى العادلة في كفاحه البطولي الحافل بالتضحيات من أجل التوصل دونا تأخير الى الحصول على حقه في العيش في وطن مستقل ، كما أعيد التأكيد على تصميمنا على مواصلة تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمادى لشعب ناميبيا في نضاله من أجل التخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق تطلعاته الى التنمية المستقلة والتقدم والرفاهية . وقد اعطى ذلك اللقاء بعدا جديدا للتضامن والصداقة بين الشعبين الروماني والناميبى .

وتشعر رومانيا انه ، نظرا لاستمرار حالة الاحتلال والسيطرة في ناميبيا ، وانطلاقا من الحاجة الى التعجيل بحصول ناميبيا على الاستقلال ، فان من حق شعب ناميبيا ان يلجأ ، علا على تحرير بلده ، الى كل وسائل الكفاح المتاحة له ، فيجمع بين الاساليب السياسية والدبلوماسية ، بما في ذلك المفاوضات ، وبين الكفاح المسلح عملا على انتزاع استقلاله الوطني ، واقامة صرح وطن موحد تحت قيادة حركة تحريره الوطني سوابو . وفي نفس الوقت نعتقد اننا في الدورة الحالية يجب ان نزيد الدعم الدولي لقضية استقلال ناميبيا ونعزز بذل الجهود الموحدة من قبل كل الدول وكل القوى الديمقراطية

والتقدمية عملا على تقوية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وفاء بمسؤولياتها تجاه شعوب ناميبيا ، بما يمكن ذلك الشعب من تحقيق تطلعاته المشروعة الى الحرية والاستقلال .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نناقش

مرة أخرى مشكلة ناميبيا في الجمعية العامة ، بعد مرور ١٧ عاما على انتهاء هذه الهيئـة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وعلانها حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . الا أن الحالة ما زالت اليوم كما هي ، بلا أدنى تغيير . فلقد ظلت هذه الجمعية العامة متمسكة بالموقف الذي اتخذته في ١٩٦٦ ، وظلت جنوب افريقيا تحتل ناميبيا ، وظل حق تقرير المصير والحرية والاستقلال حلما لشعب ناميبيا الذي يعاني ويناضل .

ولم تتمخض جهود سبعة عشر عاما بذلها المجتمع الدولي - أو الجانب الأعظم من المجتمع الدولي - لتحقيق حرية ناميبيا عن اية نتيجة ، بينما حصلت اقاليم أخرى كانت مستعمرة على استقلالها منذ أمد طويل ، واعترفت دول استعمارية أخرى اقوى بكثير من جنوب افريقيا بحتمية التغيير منذ وقت طويل وحملت على حررتها الشعوب التي كانت تلك الدول الاستعمارية تسيطر عليها من قبل . والواقع ان دور الأمم المتحدة في عملية انتهاء الاستعمار ظل انصاع فصل في تاريخ هذه المنظمة . ومع ذلك فانها لم تنجح حتى الآن فيما يتعلق بناميبيا .

اي شيء اذن هو الذي يجعل قضية ناميبيا مختلفة كل هذا الاختلاف من سائر المشاكل الاستعمارية وأكثر استعصاء على الحل ؟

بعض الاجابة على ذلك تكمن في عقلية النظام العنصرى بجنوب افريقيا . فتلك العقلية ذاتها هي التي تمثل لب نظام الفصل العنصرى المشين ، والتي ادامته لعسدة عقود بينما هو مفارقة تاريخيه وظاهرة شاذة في المجتمع الدولي اليوم وجعلته يد يدنا صماء لمأساة شعب جنوب افريقيا والاحتجاجات الاتية من الخارج فهي عقلية تفخيم بمقاومتها العنيدة للتغيير وتتبنى استخدام القوة وارتكاب المذابح التي من نوع مذابح

شاريفيل وسويتو ، باعتبارهما الرد الوحيد لديها على ما تواجهه من معارضة متعاضمة .  
وهي نفس العقلية التي تبقي مجتمعها في وضع العزل العنصرى ، وتبقي ناميبيا في وضع  
العبودية الاستعمارية غير عابثة بالنداءات والاحتجاجات المتكررة .  
الا انه ما من نظام كهذا كان يمكن ان يبقى بالاعتماد على قدراته الذاتية  
وحدها ، وفي هذا يكمن الجزء الثاني من الاجابة . فالنظام العنصرى له مهندسون  
قليلون ، لكنهم اقوياء والسبب في دعمهم له اقتصادى ، جزئيا ، لأن نظام جنسوب  
افريقيا يسيطر على اراض غنية بمواردها ، ويتحكم في وفرة من الايدى العاملة  
زهيدة الأجر ، وهو ما يتيح لبعض الشركات الاجنبية تحقيق الارباح .

وهناك أسباب سياسية أيضا . فنظام جنوب افريقيا العنصرى استغل الفرصة التي أتاحتها له المواجهة بين الشرق والغرب وتشبث بها ، فبات يقدم نفسه باعتباره دعامة هامة من دعائم نظام الدفاع الغربي . ونظرا لما يتصف به العالم اليوم من استقطاب فانه يكفل لذلك النظام التعاطف من جانب البعض ، والتأنيب الخفيف على ما يرتكبه من أعمال تسبب منتهى الاستهجان من جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي . ولولا التنافسات العالمية المتعاضمة والمجابهة المتزايدة لكنت النظم التي من نوع النظام الموجود في جنوب افريقيا ، قد ظهرت على حقيقتها وتبدت قيمتها الحقيقية . الا ان أقصى تعبير عن ذلك التعاطف من جانب البعض يتمثل في التعاون العسكرى والنوى مع ذلك النظام العنصرى ، وهو تعاطف سيؤدى الى نتائج وخيمة للغاية . فالدعم الخارجى يساعد النظام العنصرى على الابقاء على العقلية الراهنة والسياسة الراهنة مما يؤدى الى تأمين استمرار خيرية مؤيديه تجاهه .

ولقد بدا في العام الماضى كما لو كانت كل المشاكل العملية تقريبا فيما يتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا قد سويت أخيرا ، الا ان اصرارا مفاجئا على ربط تنفيذ الخطة ووجود القوات الاجنبية في أنغولا ظهر بغتة ، وكان ذلك بداية لآخر طريق مسدود وجلت فيه الجهود الرامية الى حل المشكلة الناميبية .

وفي محاولة للخروج من ذلك الطريق المسدود ، قامت بلدان عدم الانحياز - التي تمثل أوسع قاعدة وأقوى معقل للنضال من أجل استقلال شعب ناميبيا - في مؤتمر قمته السابع بنيودلهي ، بتوجيه نداء الى مجلس الأمن بالاجتماع في أقرب وقت ممكن لمناقشة اتخاذ المزيد من التدابير الكفيلة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وعقد مجلس الأمن بالفعل سلسلة من الاجتماعات في أيار/مايو وحزيران/يونيو من هذا العام حضرها عدد من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذين أعربوا في المجلس عن المواقف المشتركة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع .

وبموجب القرار الذى اتخذ في ذلك الوقت ، عمد المجلس ، في محاولة للبدء في تنفيذ الخطة أخيرا ، الى دعوة جنوب افريقيا للالتزام التزاما حازما بالاستعداد للانصياع

للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما خول الامين العام أن يحسم ، في مشاورات مباشرة مع أطراف الصراع ، المسائل المتعلقة المتصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على أن يقدم تقريرا الى المجلس عن ذلك في اطار زمني محدد .

وبين الامين العام ، الذي يعمل بتفان وفاءة لولايته ، في تقريره أن كل المسائل المتعلقة والمتصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد سويت . فقد تركت مسألة اختيار النظام الانتخابي لجنوب افريقيا ، وبذا حلت المسألة الوحيدة التي ظلت معلقة .

الا ان تقرير الامين العام أبان ان جنوب افريقيا ما زالت متشبثة بالربط بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبين المسألة عديمة الصلة بالموضوع ، أى مطالبتها بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وبهذا واصلت جنوب افريقيا اعاقاة استقلال ناميبيا واستمرت في فرض شرط لم يكن متصورا من جانب المجلس عندما اتخذ قراره ٤٣٥ . ولهذا ، فان البلدان الافريقية وغيرها من بلدان عدم الانحياز رأته لم يكن بد من مطالبة مجلس الأمن بالاجتماع لرفض مبدأ الربط نهائيا كشرط لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد برر مجلس الامن الآمال التي عقدت عليه ، وبموجب قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) المتخذ في سلسلة اجتماعاته في تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، رفض المجلس ، بالاضافة الى ادائه لجنوب افريقيا ، تمسك جنوب افريقيا بربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع باعتبار ذلك الربط غير متفق والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أعلن المجلس ان استقلال ناميبيا لا يمكن أن يصبح رهنا بحسم مسائل لا شأن لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ودعا جنوب افريقيا الى التعاون مع الامين العام وابلاغه بالنظام الانتخابي الذي اختارته عملا على تسهيل التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلاوة على ذلك ، وبموجب القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) طلب المجلس الى الامين العام أن يقدم تقريرا اليه نسي موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ، وقرر أن ينظر في اتخاذ التدابير الواجبه اعمالا للفصل السابع من الميثاق ، في حالة استمرار جنوب افريقيا في اعاقاة استقلال ناميبيا .

والآن ، ماذا كان رد فعل جنوب افريقيا تجاه كل هذه التحركات الدبلوماسية التي

قام بها المجتمع الدولي ؟

جاء رد الفعل اولا في البيان الصفيق لممثل جنوب افريقيا في مجلس الامن الذي لم يدع مجالا للشك في استمرار معارضة جنوب افريقيا لكل مقررات الأمم المتحدة . ثم ، في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، وردت رسالة من وزير خارجية جنوب افريقيا أكد فيها ان جنوب افريقيا ما زالت متمسكة بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وأعلن بمنتهى التحدى انه لا حاجة بمجلس الامن ان ينتظر حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ليوقف على رد جنوب افريقيا .

واننا ان نأخذ كل هذا في الاعتبار ، نرى ان الوقت قد حان للقيام بجهد فعال ومركز ومكثف للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في تشدد النظام العنصرى والدعم الذى يتلقاه .

وأول عمل منطقي يمكن القيام به في هذا الصدد ينبغي أن يكون فرض عقوبات الزامية على جنوب افريقيا . ولقد كانت آخر محاولات فرض تلك العقوبات بواسطة مجلس الامن في عام ١٩٨١ ، وكان مصيرها الفشل . وتنبغي محاولة ذلك مرة أخرى . لكن هناك احتمالا كبيرا في أن يعمل مؤيدو نظام جنوب افريقيا على احباط ذلك .

وفي تلك الحالة ، سيكون من المجدى تماما أن يعتمد كل بلد يؤيد توقيع الجزاءات على جنوب افريقيا ، الى فرض تلك العقوبات من جانبه بايقاف كل اتصال له مع النظام العنصرى . وسيترك ذلك الاتصالات بين جنوب افريقيا ومؤيديها مستمرة دون توقف ، لكنه سيمنع تلك الصفقات التي تتم من حين الى حين دون اعلان بين جنوب افريقيا وبعض البلدان التي ترى أنها حرة في القيام بتلك الصفقات طالما انه لا توجد هناك عقوبات ملزمة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تبذل الأمم المتحدة كل ما بوسعها لاقتناع كافة البلدان التي تؤيد جنوب افريقيا في تشدد ها ، بأن تكف عن ذلك . وهنا نرى ان ما ينبغي عمله هو ان نعزز برامج نشاط مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولا سيما تلك التي تستهدف ايقاظ وعي المجتمعات في تلك البلدان فيما يتعلق بمأساة الشعب الناميبى وعدم المشروعية الاخلاقية للتعاون مع النظام القائم بالاحتلال .

وطالما ان النظام العنصرى يتحدى ارادة المجتمع الدولي ، فان من واجبننا ان نؤيد كفاح الشعب الناميبى بقيادة مثله الحقيقي الوحيد حركة تحريره سوابو . فذلك

الكفاح تعبير عن تصميم شعب ناميبيا على نيل حريته واستقلاله . ان سوابو التي أبدت كامل تعاونها في تنفيذ خطة الأمم المتحدة يجب ان تحظى بالتأييد في محاولتها الرامية الى كسب الحرية لناميبيا في الوقت الذي يقطع فيه النظام العنصرى كل الطرق المفضية الى حل سياسي يتفق عليه . وينبغي لكل أعضاء الأمم المتحدة تقديم المساعدة الفعالة المادية والمالية والسياسية والدبلوماسية الى سوابو .

وفي الوقت نفسه ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويساعد دول خط العواجهمة التي تتعرض ، نتيجة لدعمها لكفاح شعب ناميبيا في سبيل الحرية ، لهجمات على سلامتها الاقليمية وأمنها وهيكلها الاقتصادية وتتكد خسائر فادحة في الارواح وخسائر مادية كبيرة .

ومن واجب كل الدول الأعضاء أيضا أن تقدم الدعم لكل الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي يرأسه باقتدار السفير بول لوساكا من زامبيا . لقد كان ذلك المجلس وراء معظم الأعمال الرامية الى مساعدة كفاح شعب ناميبيا في سبيل نيل استقلال ناميبيا . وفي الحالة الراهنة التي نواجه فيها محاولات مستمرة من جانب جنوب افريقيا لحرمان الشعب النامبي من الحرية والاستقلال ، وفقا لخطة الأمم المتحدة ، تكتسب أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مزيدا من الأهمية . وسيواصل وفد بلادي ، بوصفه عضوا في ذلك المجلس ، الاسهام اسهاما كاملا في أعماله وسيبذل قصارى جهده في مساعدة المجلس على احراز تقدم في الكفاح في سبيل استقلال ناميبيا . ونحن نؤيد كل القرارات التي يعدها المجلس لاعتمادها من هذه الجمعية وسنصوت لصالحها كلها .

وستواصل يوغوسلافيا أيضا دعم كفاح الشعب النامبي بقيادة سوابو طالما ظل ذلك الكفاح ضروريا والى أن يتسنى لشعب ناميبيا أن يقرر مصيره ، ويتسنى - كما أشار السيد بيتر مويشيهانغى ، أمين العلاقات الدولية في سوابو - " اقامة نظام جديد يبنني على أساس العدل والمساواة والتعاون . ونحن نؤمن بالرغم من كل العقبات بأن تلك اللحظة ستأتي قريبا . ويعتبر شعب يوغوسلافيا أن دعم ذلك الكفاح واجب نابع من تاريخنا ونضالنا في سبيل الاستقلال ، ومن المثل والمبادئ التي أرسيت خلال كفاحنا في سبيل الحرية وفي الفترة التي أعقبت ذلك . ومرة أخرى أود أن أؤكد أنه من الأهمية بمكان أن تعمل كل البلدان وفق القرارات التي ستتخذ في هذه الجمعية قريبا . وبذلك وحده سيتمكنها أن تسهم في وضع حد لمعاناة شعب ناميبيا وتحقيق استقلال ناميبيا .

السيد بواكير (بوروندى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ غزو

جنوب افريقيا لها ابان الحرب العالمية الأولى ، في ١٩١٥ ، لم تتمتع ناميبيا بالحرية

أيدا . وفي القريب ستكون سيعون عاما قد انقضت منذ أخضع الشعب الناميبي لأبشع نظام من نظم الاضطهاد والقهر شهده تاريخ الاستعمار . فهو شهيد الفصل العنصرى بما كل ما ينطوى عليه ذلك من اذلال واهدار للكرامة الانسانية ، والحرمان التام من الحقوق الأساسية للانسان .

وبالرغم من الجهود المستمرة لمنظمة الأمم المتحدة ، ما زال احتلال نظام جنوب افريقيا العنصرى غير المشروع لناميبيا بعيدا عن نهايته . فعلى العكس ، ظلت المشكلة الناميبية تزداد تعقيدا . وبغير حوص في التفاصيل التاريخية للمسألة ، من الضروري أن تدرس المشكلة على ضوء بعض المعطيات الأساسية التي تبرهن على موقف الازدراء المتعجرف الذى يقفه نظام بريتوريا العنصرى من القانون الدولى ومنظمة الأمم المتحدة .

في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٠ أصدرت عصبة الأمم انتدابا حول جنوب افريقيا ادارة ناميبيا . وضمن التزامات أخرى ، كان على بريتوريا أن تنمي بكل السبل التي في وسعها الرفاهية المادية والمعنوية والتقدم الاجتماعى للناميبيين . وبدلا من تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد ، عملت جنوب افريقيا على ضم اقليم ناميبيا ، واستغلال موارده وسكانه وتوسيع نطاق سياستها العنصرية القائمة على الفصل العنصرى لتشمل ناميبيا . وفي عام ١٩٤٦ ، رفضت الأمم المتحدة رغبة بريتوريا في ضم ناميبيا الى اتحاد جنوب افريقيا .

واقترعا منها بأن الاسلوب الذى انتهجه نظام بريتوريا العنصرى في ادارة ناميبيا يتعارض مع انتدابها ومع ميثاق الأمم المتحدة ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٧ الذى أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .

وبموجب قرارها ٢٢٤٨ ( د - ٥ ) في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ أنشأت الجمعية العامة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكلفته بإدارة الاقليم حتى حصوله على الاستقلال . كما منحت المجلس سلطة اصدار القوانين والمراسيم الضرورية لإدارة ناميبيا ، وقررت أيضا تكليف المجلس بالدفاع عن حقوق ومصالح شعب ناميبيا . أما مجلس الأمن ، فقد اعترف من جانبه في قراره ٢٦٤ ( ١٩٦٩ ) الصادر في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٩ بأنه وضع نهاية لانتداب جنوب افريقيا وناشد نظام بريتوريا أن يسحب دون تأخير ادارته من ناميبيا .

لكن نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى سبق له أن تجاهل قرارات الجمعية العامة في ذلك الصدد ، رفض الخضوع لمناشدات مجلس الأمن . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٠ أعلن مجلس الأمن في قراره ٢٧٦ ( ١٩٧٠ ) أن استمرار وجود سلطات جنوب افريقيا في ناميبيا غير قانوني وبالتالي تعتبر : " كل التدابير التي تتخذها حكومة جنوب افريقيا باسم ناميبيا ، وفيما يتعلق بها ، بعد انهاء الانتداب ، تدابير غير مشروعة وباطلة " .

وفي نفس العام ، في شهر تموز/يوليه ، طلب مجلس الأمن من محكمة العدل الدولية ابداء رأيها الاستشارى حول الآثار القانونية لاستمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا .

وفي رأيها الاستشارى بتاريخ ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ أعلنت محكمة العدل الدولية :

" ان التواجد المستمر لجنوب افريقيا في ناميبيا غير مشروع ، وأن بريتوريا عليها التزام بأن تسحب ادارتها فورا من ناميبيا وأن تكف بالتالي عن احتلال الاقليم .

" وان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عليها واجب الاعتراف بعدم مشروعية تواجد جنوب افريقيا في ناميبيا ، وعدم سريان التدابير التي تتخذها باسم ناميبيا أو فيما يتعلق بها ، وان عليها أن تمتنع عن القيام بأي تصرفات وبصفة خاصة اقامة أية علاقات مع حكومة جنوب افريقيا قد تنطوى على الاعتراف بمشروعية ذلك الوجود وتلك الادارة أو تشكل مساعدة أو دعمًا بهذا الخصوص .

" وانه يتعين على الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم مساعدتها ، في حدود الفقرة الفرعية ٢ السالفة الذكر ، للعمل الذى تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا " .

ولم يؤخذ الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بعين الاعتبار . فقد زاد النظام العنصرى وشركاؤه الغربيون من استثماراتهم في معرض الاستغلال الوقح للموارد المعدنية والبحرية لناميبيا . وما زالوا ينهبون كل الموارد الطبيعية قبل وصول ناميبيا الى الاستقلال .

وفي ضوء ذلك الموقف ، أصدر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . ويحظر المرسوم استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا دون تصريح من المجلس وينص على أن أى شخص أو كيان أو شركة يخرق تلك الأحكام يمكن أن يكون محل مطالبة بالتعويض من قبل الحكومة المقبلة لناميبيا المستقلة .

ونظرا لرفض نظام بريتوريا المتكرر الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بناميبيا والرأى الاستشارى الصادر عن محكمة العدل الدولية ، طالب مجلس الأمن جنوب افريقيا في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) ، أن تسحب ادارتها غير المشروعة من الاقليم وتنقل السلطة الى شعب ناميبيا ، وتجرى انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة لكل ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا .

وقد وافقت كل من سوابو وجنوب افريقيا على اقتراح التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا على أساس القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الذى تقدم به فريق الاتصال المكون من خمس دول غربية .

وحدد مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) منهاجا مقبولا لتنفيذ خطة تسوية ملائمة لحصول ناميبيا على الاستقلال . لكن جنوب افريقيا تجاهلت ذلك القرار تجاهلا تاما ، ووضعت خطتها الخاصة الرامية الى فرض ترتيب داخلي على شعب ناميبيا من أجل استمرار احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم والتمسك بادعائها بشأن خليج والفيس والجـزر المتاخمة لشواطئه .

وقد واصل النظام العنصرى محاولاته لتقويض "سوابو" واستغلال شعب وموارد الاقليم بانتظام .

ورغم أن الأمم المتحدة لم تتدخر جهدا لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فانها اصطدمت باستمرار بمناورات نظام بريتوريا العنصرى الرامية الى اضاءة الوقت. وكذلك قامت الامم المتحدة بالكثير من المشاورات مع ممثلي ذلك النظام ، لم تلق النجاح للأسف الشديد . كما أن فريق الاتصال لم ينجح بدوره في معالجة مطالب جنوب افريقيا معالجة كاملة . وقد قضى ذلك النظام تقريبا بأعماله ، على جهود الأمم المتحدة لتسوية مشكلة ناميبيا عن طريق التفاوض .

وبعد أن قامت الأمم المتحدة بمشاورات مع سوابو وجنوب افريقيا ودول خط المواجهة وفريق الاتصال ، اقترحت على مجلس الأمن عقد اجتماع يسبق تنفيذ خطة تسوية مشكلة

ناميبيا ، بغية تحديد تاريخ لوقف اطلاق النار وانشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، حتى يمكن لناميبيا أن تتجه صوب الاستقلال قبل نهاية عام ١٩٨١ .

وعقد الاجتماع المقترح في جنيف ١٩٨١ ، لكنه باء بالفشل . وبالرغم من حسن نية "سوابو" رفضت جنوب افريقيا النظر في تحديد تاريخ لتنفيذ خطة التسوية مما أدى الى فشل المباحثات . وبعد ثلاثة أعوام من المفاوضات والمبادرات الدبلوماسية التي تبين أنها لم تكن كافية للحصول على التزام قاطع من نظام بريتوريا العنصرى بالبدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن الى فرض عقوبات الزامية على جنوب افريقيا ليكفل امتثالها للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وردت حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمات اقليمية أخرى ذلك النداء . بعد ذلك استعرض مجلس الأمن الموقف في ناميبيا في الفترة من ٢١ الى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، ورفضت ثلاث دول من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن التصويت لصالح فرض العقوبات الالزامية الواردة في القرار ٣٦ / ١٢١ ألف الصادر ، على جنوب افريقيا في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، وأعربت الجمعية العامة عن عدم رضاها عن ذلك الموقف .

وباستغلال المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والمالية الغربية، صعدت جنوب افريقيا استغلالها المنظم لثروات ناميبيا ، وتمادت في ممارستها للتمييز والفصل العنصرى، وتحويل ناميبيا الى بانتويستان ، والقهر السياسي الوحشي الذي تمارسه على شعب ناميبيا وانتهاكها السافر لحقوق الانسان .

كما تمادت جنوب افريقيا في اعمالها العدوانية ضد أنغولا ، مما ترتب عليه وقوع خسائر جسيمة وتدمر واسع النطاق . وواصلت غاراتها على جميع دول خط المواجهة . وقد تسبب احتلالها غير المشروع لناميبيا وقهرها لشعبها الى تدفق اللاجئين النامبيين المستر على الدول المجاورة ، ومن بينها انغولا وبوتسوانا وزامبيا . وقد أرغم ذلك الوضع "سوابو" الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا ، على مواصلة النضال ضد القمع الذي يمارسه شعبها ضحية له . وتخوض "سوابو" نضالا مشروعا لكي تحصل لشعب ناميبيا على الحرية وتقرير المصير . يهدد أن "سوابو" كانت على استعداد دائما للتعاون في المفاوضات

الخاصة باستقلال ناميبيا . وقد اظهرت ان حركتها تقوم اساسا على مبادئ السلم ، بينما واصلت جنوب افريقيا في تكثيف الطابع العسكري للاقليم .

فما نجده من جنوب افريقيا هو العكس من موقف سوابه تماما في الواقع . ويتعين علينا أن نلاحظ أن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذي وافقت عليه الأطراف المعنية كأساس لتسوية المشكلة ظل أبعد ما يكون عن التنفيذ لأن أحد الأطراف يتجنب تنفيذه ويشوّهه ويرفض بالتالي أن يغادر ناميبيا ، ويواصل في الواقع احتلاله غير المشروع لها الذي يعني حرمان شعبها من الاستقلال وانتهاك قرارات الجمعية العامة وخرق الميثاق .

ومرة أخرى تثار مسألة الربط ، أو " التوازي " وهي سبب عدم تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ان استقلال ناميبيا كما ترى جنوب افريقيا ومن يحملونها ، مرتبط بمسألة أخرى غريبة تماما عنه : وهي انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

ولا يعد هذا الربط عقبة في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) فحسب ، وإنما وعبة أيضا في سبيل تنفيذ القرار ١٥١٤ ( د - ٢٥ ) الخاص بمنح الاستقلال للسودان والشعوب المستعمرة . ذلك رغم أن مشكلة استقلال ناميبيا مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار وتقع في اطار اختصاص الامم المتحدة .

أما تواجد القوات الكوبية في انغولا فمسألة تقع في اطار سيادة جمهورية أنغولا الشعبية . وانسحاب تلك القوات عمل يقع في اطار سيادة انغولا وحدها ، والطرف الآخر ، أي جمهورية كوبا : وحق الدولة في طلب العون من دولة أخرى اذا ما تعرض امنها للخطر ، أمر يتفق مع الميثاق والقانون الدولي . ولا شك أن انغولا ما كانت لتطلب من كوبا ارسال قواتها لو لم يكن أمنها قد تهدده غارات النظام العنصرى في جنوب افريقيا الذي يحتل جزءا من أراضي انغولا احتلالا غير مشروع .

وسبب سياسة الكيل بمكيالين ، فان من يلقمهم وجود القوات الكوبية التي جاءت الى انغولا بطلب من حكومتها الشرعية ، لا يشيرون موضوع احتلال قوات جنوب افريقيا لأراضي انغولا احتلالا غير مشروع ولا يدعون ، في الواقع ، اطلاقا . وما يجدر ذكره من جهة أخرى ، أن وصول القوات الكوبية الى انغولا سابق على اعتماد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، ورغم ذلك لم يأت له ذكر في ذلك القرار . ونقولها مرة ثانية ، ان

انسحاب القوات الكوبية منفصل تماما عن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ولا توجد أدنى صلة ، أو  
 أى تواز يمكن الادعاء به ، بين استقلال ناميبيا و انسحاب القوات الكوبية من انغولا .  
 تدرج الجمعية العامة كل عام في جدول أعمالها مسألة ناميبيا . وقد كرست لبحث  
 هذه المسألة الدورات الاستثنائية والمؤتمرات الدولية ، والمحادثات ، والندوات ، والحلقات  
 الدراسية دوريا .

ويبعد بلادى انها استطاعت تقديم اسهامها المتواضع ، لاسيما من خلال بعثات  
 مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لزيادة توعية الرأى العام العالمي بهذه المشكلة . وقد بحث  
 مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز الذى عقد بنيودلهي في الفترة من ٧ الى ٢ آذار/مارس  
 ١٩٨٣ مشكلة ناميبيا مرة أخرى بحثا مستفيضا . وعقد في باريس في الفترة من ٢٥ السب  
 ٢٩ نيسان /ابريل المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال .  
 وينبغي على جميع الدول التي ترغب في حل مشكلة ناميبيا حلا سياسيا أن تقدم  
 دعمها لاعلان باريس وبرنامج العمل المتعلق باستقلال ناميبيا\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد سيلوال (نيبال) .

وعلى اثر مؤتمر باريس الذي عقد في نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، اجتمع مجلس الأمن في شهر أيار / مايو واعتمد القرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) الذي طالب فيه بالتطبيق الفوري وغير المشروط لخطة تسوية الأمم المتحدة الواردة في قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .  
 وغية الخروج من الطريق السدود ، أجرى الأمين العام للأمم المتحدة مزيدا من الاتصالات واتخذ مزيدا من الخطوات وفقا للتفويض الذي أوكله اليه مجلس الأمن . كما توجهه الى الجنوب الافريقي للتشاور مع الاطراف المعنية . وقد أبرز الأمين العام مرة أخرى الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به في انهاء الاستعمار في ناميبيا في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ويؤدّى أن يشيد بالأمين العام لشجاعته وتصميمه في مجال الدفاع عن قضية ناميبيا .

ويتضح من تقرير الأمين العام بعد زيارته للجنوب الافريقي أن نظام بريتوريا وانفق على قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) كأساس للتفاوض .  
 وقد تسنى التوصل الى اتفاق من حيث البدأ فيما يتعلق بالنظام الانتخابي الذي لم يبق فيما يخصه الا تحديد أسلوبه وطرائقه ، وكذلك تشكيل لجنة فريق الأمم المتحدة الذي يتعين انشاؤه للمساعدة في فترة الانتقال . ومرة أخرى بصّر نظام بريتوريا على ربط تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، والأسوأ من ذلك انه يجعل من تلك المسألة شرطا سيقا لآية تسوية للمشكلة الناميبية .

ان الموقف القائم في الجنوب الافريقي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .  
 ومازال وفد بلادي يحدوه أمل قوى في أن يتمكن مجلس الأمن ، الذي اعتمد القرار ٥٤٠ ( ١٩٨٣ ) في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، من أن يكفل احترام قرارات الأمم المتحدة يضفي المزيد من التعزيز على دور الامم المتحدة في تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بشأن تسوية مسألة ناميبيا . ومن الضروري لذلك الغرض ، أن تطبق التدابير الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على نحو فعال لوضع حد لعناد جنوب افريقيا والتعجيل بحصول ناميبيا على الاستقلال .

وأود قبل أن اختتم بياني أن أكرر تضامن بوروندي مع شعب ناميبيا في كفاحه من أجل بلده ومع دول خط المواجهة التي باتت ضحية للعدوان المتكرر عليها من جانب العنصريين في بريتوريا .

السيد يانكو (البانيا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : ما لا شك فيه ان

سألة ناميبيا واحدة من المشاكل التي مازالت لعدة سنوات تستأثر باهتمام الامم المتحدة . وكما حدث في المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال ، المعقود في باريس في نيسان / ابريل الماضي ، واثناء مداوات هذه الدورة للجمعية العامة أيضا ، يواصل ممثلو مختلف البلدان الديمقراطية المحبة للسلم اثناء مناقشة الحالة الخطيرة والمزعجة السائدة في ناميبيا اداة السياسة العنصرية للفصل العنصرى التي يمارسها الفاشيون في جنوب افريقيا .

واعراب أولئك الممثلين عن دعمهم لكفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فانهم يقدمون دليلا جديدا يشهد على تكثيف القمع الوحشي من جانب نظام بريتوريا والجهود التي يبذلها لتقويض الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا . وهكذا ، فان الحل العادل والنهائي لسألة ناميبيا لم يعد مما يهم الشعب النامبي وحده أو الشعوب الافريقية بصفة عامة ، بل ويهم أيضا كل شعوب العالم التي تقدر السلم والحرية والعدل .

لقد انقضت سبعة عشر عاما منذ أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وقد جرت مناقشات كثيرة في ذلك الوقت حول هذه المسألة في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن وغيرهما من المحافل الدولية ، الا أنه بالاضافة الى ما أشير حول هذه المسألة من غوغائية وهرج ومرج ، لم تتخذ خطوة فعالة واحدة لانها الاحتلال غير المشروع والسيطرة الاستعمارية للنظام الفاشي في جنوب افريقيا على ناميبيا . والأحداث التي وقعت حتى الآن ، لاسيما تلك التي حدثت في العام الحالي ، دليل واضح على الجهود التي يبذلها عنصريو جنوب افريقيا لادامة سيطرتهم العنصرية على ذلك البلد .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، بتجاهله بغطرسة وعناد للرأى العام العالمى وتجاهله العلنى لقرارات ومقررات الام المتحدة ، مازال يواصل احتلاله الاستعمارى لناميبيا . وينكر بذلك على الشعب الناميبى أبسط حقوقه وهو الشعب الذى ظل يكافح لسنوات طويلة نسي سبيل الحرية والاستقلال والسيادة . وفي نفس الوقت يفصح نظام جنوب افريقيا بصورة متزايدة عن طابعه ودوره الحقيقيين كرجل شرطة للامبريالية الامريكية في الجنوب الافريقي ، ومدافع عن مصالح الاستعمار الجديد والامبريالية والشركات متعددة الجنسية .

وتعتبر سياسة الفصل العنصرى التى ينتهجها ذلك النظام ضد شعبى ناميبيا وآزانيا ، والجرائم وأعمال الارهاب والاعدام الجماعى من جانب بريتوريا من أجل قمع ثورات هذين الشعبين وكفاحهما السلاح ، دليلا يتعذر دحضه . على ان نظام جنوب افريقيا لم ينو فى أى وقت على الاطلاق ، ولا ينوى الآن ان يتخلى بمحض ارادته عن سيطرته الاستعمارية على ناميبيا . والآن ، اكثر من أى وقت مضى ، أصبح من الجلي تماما أن نظام جنوب افريقيا العنصرى وسياسة الفصل العنصرى البغيضة التى ينتهجها وأنشطته الرجعية المشيرة للحروب في المنطقة بوجه عام ، ما كان لها أن تستمر طوال هذه الفترة الطويلة لولا انها تخدم المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية الامريكية والرجعية العالمية . ان الدول الامبريالية تبذل قصارى جهدها لادامة احتلالها الاستعمارى الجديد لناميبيا . فناميبيا الحرة المستقلة استقلالاً حقيقياً لا تروق لهم .

ان الاساليب الوحشية التى يتبعها عنصريو جنوب افريقيا من أجل قمع الشعبين الناميبى والآزاني ، وأعمال العدوان التى تشنها جنوب افريقيا والمذابح التى تقوم بها ضد سكان البلدان الافريقية الأخرى المجاورة ، تماثل جميعها أعمال الصهاينة الاسرائيليين الذين مازالوا ينكرون على الفلسطينيين حقوقهم الانسانية والوطنية غير القابلة للتصرف ، كما أن أعمال العدوان والوحشية والاستخفاف تحرض عليها وتشجعها نفس الدول الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية . ومثل الصهاينة الاسرائيليين ، ما كان لعنصريي بريتوريا أن يتصرفوا بغطرسة لولا الدعم الاقتصادى والسياسى والعسكرى والدبلوماسى من جانب دول امبريالية عديدة ، لاسيما الولايات المتحدة .

ويرى الوفد الألباني ان فاشيبي جنوب افريقيا في انتهاجهم المستمر لسياسة القمع ضد الشعب الناميبي ، تساعدهم أيضا سياسة الهيمنة التوسعية التي تنتهجها الامبريالية الاشتراكية السوفياتية وتكثيف تنافسها الشديد مع الامبريالية الامريكية . فساوماتها وآمرها على شعوب العالم أجمع وسعيها الى اقامة قواعد عسكرية وانشاء مناطق نفوذ لها قد تجلست أيضا في الجنوب الافريقي . وفي حين تقوم الدول الامبريالية ، لاسيما الولايات المتحدة ، بتبرير دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري زاعمة انها توقف النفوذ المتزايد للاتحاد السوفياتي في تلك المنطقة ، فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات يبدلون ، من جانبهم ، قسارى جهدهم لتصوير نفوذهم على أنه دعم يقدمونه للشعوب الافريقية .

ولكن على الرغم من الجلبة الغوغائية المثارة بشأن الدفاع المزعوم عن حقوق الشعب الناميبي وغيره من الشعوب الافريقية ، فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفياتيين هم في الواقع أصدقاؤهم مزيفون لهم . وكما هي الحال في مناطق أخرى من العالم فان نيتهم الحقيقية في أفريقيا أيضا تحقيق ما يستطيعونه من مكاسب من الكفاح الذي تخوضه الشعوب ، وترجمة أهدافهم التوسعية الى واقع .

وبالرغم من الدعم الذي تزودهم به الامبريالية والرجعية العالمية وبصفة خاصة سادتهم الامريكويون ، فان عنصري جنوب افريقيا لا يجدون أن المحافظة على مواقعهم في ناميبيا بكل تلك السهولة . فكل سنة تمر تقوم دليلا على ازدياد المقاومة المستمر واشتداد الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، وهو دليل على الدعم الذي تدعم به ذلك الكفاح الشعوب الافريقية وغيرها من شعوب العالم .

وعلا على ارغام الشعب الناميبي على التخلي عن كفاحه من أجل الاستقلال الوطني ، وابتغاء لادامة سيطرتهم الاستعمارية على ناميبيا بكل الوسائل ، يشعرون في جنوب افريقيا ومناصروهم منذ عدة سنوات جلبة كبيرة بشأن حل مسألة ناميبيا باستخدام تكتيكات تقوم على الاحتيال . فالولايات المتحدة وغيرها من الدول الامبريالية تواصل التظاهر بأنها تعمل على التوصل لايجاد " تسوية سياسية " لتلك المسألة من خلال الحوار وباستخدام الوسائل السلمية ، وهي تسوية يزعم أنها ستكون مقبولة من الجميع . لكن الواقع بين العكس تماما . فتلك الدول ليست مهتمة بالتسوية تكون مقبولة منها وتوائم نظام الفصل العنصرى .

فالدول الامبريالية باعلائها لمصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على الارادة التي اعرب عنها الشعب الناميبي في أن يصير حرا ومستقلا ، ومحاولتها مواصلة نهب واستغلال ناميبيا في ظل أوضاع الاستعمار الجديد ، تواصل تشجيع

بريتوريا على انتهاج سياسة تكفل سيطرتها على ناميبيا وهي سياسة تشكل تهديدا  
للسلم والأمن العالميين .

الا انه بالرغم من كل جهودهم ، لن يتمكن عنصرىو بريتوريا وسادتهم  
الامبراليون من قهر ارادة الشعب النامبيي ، وبغض النظر عن التضحيات التي يتعين  
عليه ان يقدمها ، صم الشعب النامبيي على ان يواصل حتى النهاية كفاحه من أجل  
الحرية الاجتماعية والوطنية . ان الشعوب الافريقية ، وبخاصة الشعب النامبيي  
تمتعت وما زالت تتمتع في غمار كفاحها العادل الطويل بالدعم والتضامن من جميع  
الشعوب الثورية التقدمية المحبة للسلام في العالم . كما أنها تحظى أيضا بالتأييد  
الكامل من جانب الشعب الألباني الذي قدّر دائما أيما تقدير جهودها وكفاحها  
من أجل الحرية والاستقلال والتقدم والعدالة الاجتماعية . لقد أدان الشعب  
الالباني وحكومته وما زالا سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها عنصرىو بريتوريا ضد  
الشعب النامبيي ، وأعمالهم العدوانية والتخريبية التي يرتكبونها ضد البلدان  
الافريقية الاخرى والوفد الألباني مقتنع بأن الشعب النامبيي سيدخر كل الهجمات  
والمخططات والمؤامرات من جانب عنصرىي جنوب افريقيا والامبراليين والرجعيين  
العالميين وسوف يحصل على كامل حريته ويحقق استقلاله التام وسيادته بفضـ  
اصراره على النضال .

السيد علي ( اليمن الديمقراطية ) : يطيب لي ان اشارك في  
المناقشة العامة حول البند ( ٣٦ ) مسالة ناميبيا . وبما أنها المرة الاولى التي  
اتناول فيها الكلمة يسعدني ان أتقدم اليكم بالتهنئة للحنكة والمهارة اللتين تحليتم  
بهما في ادارتكم أعمال الجمعية العامة . كما يسعدني ، بنفس الوقت ، ان اوجه التهنئة  
لبقية أعضاء المكتب الذين يبذلون جهودا طيبة ستسهم في انجاح اعمال الجمعية  
العامة لدرتها الحالية .

هذا اليوم ، وفي هذه الساعات ، يحتفل شعبنا اليمني في اليمن الديمقراطية بمناسبة تحقيق استقلاله الوطني الناجز يوم ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، من الاستعمار البريطاني الذي جثم على أرضنا طيلة ١٣٠ عاما .

وفي هذا اليوم اقف على هذا المنبر لاعلن بصوت عال استمرار تضامن شعبنا اليمني مع كفاح شعب ناميبيا لتحقيق مصيره واستقلاله الوطني الناجز من النظام العنصري لجنوب افريقيا . اننا نعتز بترايط النضال المشترك لشعبنا اليمني وشعب ناميبيا الباسل وكل الشعوب التواقة للحرية والاستقلال والتقدم والسلام .

لقد مر اكثر من عشرين عاما على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ . وخلال الفترة التاريخية الماضية تمكنت الكثير من شعوب القارات في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من انتزاع استقلالها الوطني الناجز بفضل نضالها العنيد وبفضل الدور الهام الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة والقوى المناهضة للامبريالية والاستعمار ، والمحبة للحرية والتقدم والسلام .

ان شعب ناميبيا الذي بدأ كفاحه الوطني مبكرا ضد النظام الاستعماري العنصري لجنوب افريقيا من أجل تقرير مصيره وتحقيق استقلاله الوطني . ان هذا الشعب ما زال واقعا تحت السيطرة الاستعمارية على الرغم من سلسلة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة منذ فترة الستينات حتى يومنا هذا .

ان النظام العنصري لجنوب افريقيا قد تحدى الارادة الدولية باستمرار احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا منذ أن أعلنت الأمم المتحدة انها انتدابه على الاقليم في سنة ١٩٦٦ وما زال هذا النظام الاستعماري يمعن في تحديه ورفضه تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومنها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والذي بموجبه حدد المجلس خطته لمنح الاقليم استقلاله الوطني الناجز .

ان نظام بريتوريا العنصرى يمارس أساليب الخداع والالتفاف على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف ادامة احتلاله لاقليم ناميبيا . ويصر على ربط استقلال الاقليم بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ويقوم ببذل محاولات جادة لفرض تسوية داخلية على الشعب الناميبى مستهدفاً بذلك ضرب نضال الشعب الناميبى وما حققه من مكاسب سياسية وعسكرية هامة بقيادة ممثله الشرعي والوحيد المنظمـة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) والسعي لتحقيق استقلال زائف في ظل نظام حكم عميل عن طريق عملائه في المنطقة .

انه لا يمكن لنظام الفصل العنصرى أن يستمر في تحديه للارادة الدولية لولا المساعدات المقدمة له من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الغربية في المجالات العسكرية التقليدية والنووية وفي المجالات الاقتصادية . ان هذا الدعم بمختلف أشكاله العسكرية والنووية والسياسية والاقتصادية قد منح نظام بريتوريا القوة العسكرية والاقتصادية والمعنوية التي جعلته يرفض على الدوام الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بمنح الاقليم استقلاله الناجز والفورى ومكّنه بنفس الوقت من ادامة احتلاله للاقليم منذ اعلان الأمم المتحدة انها انتدابته وقيامه بالاعتداءات العسكرية المتكررة على بلدان المواجهة الافريقية وفي مقدمتها أنغولا التي تعرضت لخسائر فادحة من جراء هذا العدوان واحتلال جزء من أراضيها من قبل قوات النظام العنصرى .

ان استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الغربية في مجلس الأمن واعاقة المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال من قبل هذه الدول لعرقلة اتخاذ قرارات بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة ضد نظام جنوب افريقيا واستمرار التبادل التجارى مع جنوب افريقيا ، انما يؤكد التحالف القائم بينها ويشكل خرقاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة وميثاقها ويعبر عن موقفها المعادى لتحرر واستقلال الشعوب .

ان شعب ناميبيا قد وقع ضحية السياسة الاستعمارية والعنصرية لنظام جنوب افريقيا والقوى الامبريالية التي شكلت له كل مقومات وأسباب القوة العسكرية والاقتصادية ، كما وقع بالمثل الشعب العربي الفلسطيني ضحية للقوى الامبريالية والصهيونية .  
ولذلك فان التعاون النووي القائم بين النظامين العنصريين لجنوب افريقيا واسرائيل يجسد المصلحة المشتركة لهذين النظامين العنصريين في اباداة الشعبين الناميبى والفلسطينى ، والامعان في التنكيل بهما والتنكر لحقوقهما المشروعة في تقرير مصيرهما واستقلالهما .

ان سياسة النظامين العنصريين لجنوب افريقيا واسرائيل ، القائمة على أساس العدوان والتوسع واحتلال أراضى الغير بالقوة ، انما تشكل خطرا حقيقيا على الشعوب العربية والافريقية ، وتزيد من حدة التوتر الدولى ، وتعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر .

ان التقرير المقدم من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في الوثيقة (S/15943) المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا أوضح سياسة القمع والارهاب والتنكيل التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، واسمحو لنا هنا أن نقتبس مما جاء في التقرير :

" وقد أدت زيارتي للمنطقة الى تجسيد حي لصورة الفاجعة الانسانية للحالة الراهنة وضرورة احراز تقدم عاجل نحو التنفيذ . ان شعب ناميبيا ، الذى بدأ هذا الجهد الدولى الذى طال أمده ومازال قائما باسمه ، لا يعاني فقط من حرمانه من تطلعاته المشروعة الى تقرير مصير واستقلال حقيقيين ، وانما من آثار التسوية وعدم التأكد من مستقبله أيضا " ( S/15943 ، الفقرة ٢٦ )

اننا نقدر الجهود التي قام بها الأمين العام وكذا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان هذه الجهود طالما اصطدمت بتعننت النظام العنصرى لجنوب افريقيا الهادفة الى وضع العوائق والصعوبات لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ،

المتثلة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مما يستدعي اتخاذ الاجراءات الحازمة والرادعة ضد النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، لإرغامه على الامتثال للارادة الدولية، المجسدة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان الأمم المتحدة قد فرضت عليها مسألة خطيرة من قبل النظام الاستعماري العنصرى لجنوب افريقيا ، ووضعت أمام تحد كبير يمس المهمات النبيلة التي قامت من أجلها الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها ، فلما أن ترضخ لهذا التحدى المفروض عليها من قبل نظام جنوب افريقيا ، والمدعوم من القوى الامبريالية وطلو رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وإما أن تتحمل مسؤوليتها القانونية المباشرة على ناميبيا ، حتى يتم تقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز لشعب واقليم ناميبيا ، والحفاظ على السلامة الاقليمية لناميبيا وعدم التفريط بها ، حيث أن سياسة التوسع والعدوان التي تمارسها جنوب افريقيا تهدف الى فصل خليج والفيش وبعض الجزر القريبة من ساحل ناميبيا . ان أى اجراء من هذا النوع من قبل جنوب افريقيا يعتبر عملا باطلا ويمس بالسلامة الاقليمية لناميبيا ، ويعرضها للخطر ، ويجب مقاومته وافشاله .

ان اليمن الديمقراطية ، في الوقت الذى تطالب فيه بالتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المتعلق بالاستقلال الناجز لناميبيا ، تؤكد دعمها لنضال شعب ناميبيا من أجل تقرير مصيره وتحقيق استقلاله الوطني الناجز تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة (سوابو) ، وتدعو المحاولات الامبريالية والعنصرية الرامية الى الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

كما تؤكد اليمن الديمقراطية من جديد مساندها لنضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصرى غير المشروع ، وكذا دعمها ومساندها لدول خط المواجهة الافريقية ، في تصديها للعدوان المتكرر والحصار الاقتصادي من قبل نظام بريتوريا العنصرى .

ان اليمن الديمقراطية وغيرها من الدول والقوى المحبة للحرية والسلام تطالب المجتمع الدولي بفرض العقوبات الاقتصادية الالزامية الشاملة ضد نظام جنوب افريقيا خاصة وأن المجتمع الدولي قد أقرب بأن العنصرية هي جريمة شنعاء في حق الانسانية .

كما تدبىن اليمن الديمقراطية التعاون النووى القائم بين بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا من جهة ، وكذا التعاون العسكرى والنووى بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل ، وذلك من جهة أخرى . ان هذا التعاون النووى والعسكرى بين تلك الاطراف يشكل خطرا على الشعوب الافريقية والعربية ، وعلى الأمن والسلم الدوليين . ويشكل في نفس الوقت خرقا فاضحا لقرارات مجلس الامن ومنها القرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) وقرار الجمعية العامة د ل ط - ٢ / ٨ اللذين أكد بموجبهما على فرض العقوبات على النظام العنصرى ، وحثت الدول بقوة على القيام فوراً ، بصورة فردية وجماعية ، بانها جميع معاملاتها مع جنوب افريقيا ، من أجل فرض العزلة الكاملة عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا .

ان قضيتي ناميبيا وفلسطين تعيشان في وجدان وأحاسيس الشعوب العربية والافريقية وستستمر شعوبنا في نضالها من اجل وضع حد نهائي للاحتلال والاضطهاد والقمع والابادة الوحشية التي يتعرض لهما الشعبان المكافحان ( الناميبى والفلسطينى ) من قبل نظامي بريتوريا وتل أبيب العنصريين .

ان التاريخ يعلمنا ويمنحنا الثقة . ان نضال الشعوب لا يمكن أن يقهر — وان نضال شعب ناميبيا والشعب الفلسطينى لا محالة سينتصر .

السيدة ايدير ( منغوليا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان مجرد

الحقيقة الماثلة في ان مسألة ناميبيا ، قد نظرها مجلس الامن مرتين هذا العام ، كما نظرها المجتمع الدولى في مؤتمر دولى عقد لنصرة كفاح الشعب الناميبى توضح خطورة وحدّة المشكلة السائدة في ناميبيا وفيما حولها . والآن تنظر الجمعية العامة مرة أخرى مسألة ناميبيا بوصفها قضية هامة تتطلب الحل العاجل .

وليس من الملح فحسب تحرير الشعب الناميبى الذى طالت معاناته من قبضة الاستعمار والقمع العنصريين ، ولكن من الملح أيضا تخفيف حدة التوتر وتهديد السلم والأمن الدوليين .

وكما هو معروف ، لم يدخر المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة بصفة خاصة ، وسعياً لتحقيق الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا الذي طالت معاناته . ولو أن كل القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن كانت قد روعيت بدقة ونفذت من جانب كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، لكانت ناميبيا قد انضمت منذ أمد طويل الى صفوف الدول ذات السيادة . لكن السبب الذي جعل شعب ناميبيا يظل حتى الآن خاضعاً للقمع الاستعماري والعنصري الوحشي ، يكمن في السياسات التي تكيل بمكيالين والتي تنتهجها بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تدّين بالأقوال الفصل العنصري والتمييز العنصري وتشجع بالأفعال وكل الوسائل الأخرى ، نظام الفصل العنصري وتأييده لأسباب سياسية واستراتيجية واقتصادية خاصة بها .

ان ما يسمى بفريق الاتصال الذي يتألف من خمس دول غربية هي كندا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الذي كان من المفترض انه سيساعد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتسوية السلمية للمسألة الناميبية قد مكن نظام بريتوريا ، على النقيض من ذلك ، من كسب الوقت عملاً على اتخاذ سلسلة من التدابير الانفرادية غير القانونية من جانبه ، بغية إدامة سيطرته الاستعمارية والعنصرية على ناميبيا .

ان الدول الغربية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والاعضاء ايضا فيما يسمى بفريق الاتصال ، قد أعاقت فرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، وهي الوسيلة الفعالة الوحيدة لا رغماً جنوب افريقيا على تنفيذ مقررات الأمم المتحدة ، وبالتالي تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وقد كانت الولايات المتحدة ، هي التي طلعت على العالم في معرض مواصلتها لتكتيكات التأخير التي تستخدمها ، بفكرة ربط المسألة بأمور د خيلة ، أى ربطها بانسحاب القوات الكورية من أنغولا ، وكانت تلك الفكرة مناورة رحبت بها جنوب افريقيا تمام الترحيب ، وما زالت تلجأ اليها منذ ذلك الحين ، ومع ذلك ، فقد ادان المجتمع الدولي ذلك الربط ادانة قاطعة ورفضه رفضا باتا .

وقد أصبحت جنوب افريقيا ، نتيجة للتعاون والمشاركة الشاملين من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين ، أكثر تشددا وعنادا في انتهاج سياساتها الاجرامية القائمة على الفصل العنصرى والعدوان والاحتلال . وتواصل جنوب افريقيا بالتجاهل المطلق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومطالب المجتمع الدولي ، احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وتعكف على توسيع نطاق سياسة الفصل العنصرى والباقتوستانات اللاانسانية ومدها الى ذلك الاقليم الدولي ، وفرض تسوية من قبيل تسويات الاستعمار الجديد تسمى بالتسوية الداخلية تستهدف ادامة سيطرتها الاستعمارية والعنصرية . ولا تكفي السلطات العنصرية بشن حرب استعمارية قاسية لقمع شعب ناميبيا وطلبعته ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) ؛ بل وتستخدم ناميبيا كمنصة انطلاق للقيام بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المجاورة . وما زال نظام بريتوريا يحتل جزءا كبيرا من أراضي انغولا ويشن حربا غير معلنة على ذلك البلد .

ويقوم النظام العنصرى في جنوب افريقيا بتعزيز قدرته العسكرية من أجل الابقاء على نظام الفصل العنصرى وتعزيزه في الداخل ، ومن أجل مواصلة ارتكاب أعمال العدوان ضد دول خط المواجهة ، وقمع حركات التحرر الوطنى . وتبعاً لذلك أخذ انفاقه العسكرى يتزايد من عام لآخر . وهكذا ، فان ميزانية الدفاع لعام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، على سبيل المثال ، تقدر بنحو ٣ بلايين راند ، مما يمثل زيادة قدرها ٧ في المائة عن العام السابق . ويقدر عدد قوات جنوب افريقيا في ناميبيا وحدها بنحو ١٠٠٠٠٠ فرد ، أى

جندى لكل ١٢ فردا من سكان ناميبيا . وقد أصبح التعزيز العسكرى المكثف لجنوب افريقيا ممكنا من خلال الدعم العسكرى الواسع النطاق الذى تقدمه بعض البلدان الغربية التى تزود النظام العنصرى بالمعدات القتالية بالتجاهل لحظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، رفعت الولايات المتحدة القيود المفروضة حاليا على توريد العتاد من الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا ، وهذا أعطت لنفسها حرية التعاون مع جنوب افريقيا في المجال العسكرى .

وعلاوة على ذلك ، يبذل نظام بريتوريا كل جهد ، بمساعدة بعض الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة واسرائيل ، لتطوير تكنولوجيته النووية بهدف اكتساب القدرة على صناعة الاسلحة النووية . ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح بذلك نظرا للسياسة العدوانية والمخططات الائمة لنظام الفصل العنصرى .

وتقوم السلطات العنصرية — بالاضافة الى القمع القاسي والعمليات العسكرة ضد شعب ناميبيا ، الذى يخوض كفاحا مسلحا من أجل التحرر بزعامة سوابو ، ممثله الوحيد والحقيقي — باخضاع السكان الاصليين في الاقليم لاستغلال وحشي وتنهيب ثرواته الطبيعية . وتكفي الاشارة هنا الى ما جاء في تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة A/AG.131/92 ، من أن جنوب افريقيا قد خصصت ٦٠ في المائة من مجمل مساحة الأرض أى حوالي ٩٠ في المائة من أجود الأراضي الصالحة للزراعة لتحتلها وتستغلها الاقلية البيضاء ؛ وأن حوالي ٨٠ في المائة من مجمل مساحة الأصول التعدينية في الاقليم فسي يد ثلاث شركات اجنبية .

ولا تكفي الشركات عبر الوطنية ال ٨٨ التابعة للبلدان الغربية ولاريكا الشمالية ، بنهب واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لذلك الاقليم بل وتدعم أيضا السلطات الاستعمارية بكل وسيلة ممكنة وتمارس تأثيرا مناوئا على سياسات دولها .

واذا استمر الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وازدياد القمع الذى تمارسه السلطات العنصرية التابعة لنظام الاقلية البيضاء تجاه السكان الاصليين ، والمؤامرات

والمناورات الرامية الى ادامة السيطرة الاستعمارية والعنصرية في ناميبيا ، زاد المجتمع الدولي وكذلك الأمم المتحدة من يقظتهما واتخذتا سلسلة من التدابير الرامية الى التعجيل بتنفيذ المقررات ذات الصلة . وأبرز دليل على ذلك المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال الذي عقد في باريس في نيسان / ابريل الماضي ، وحضرته وفود تمثل ١٣٦ حكومة . وكذلك الاعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدا في هذا المحفل الذي يمثل المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، يود وفد منغوليا أن يشيد اشادة خاصة بمجلس الآم المتحدة للمتحدة لناميبيا ، ورئيسه السفير بول لوساكا ، ممثل زامبيا ، للجهود الدائبة التي بذلت للوفاء بالولاية المناطة بالمجلس . ولقد فعل المجلس الكثير لكشف الأخطار الكامنة في سياسات جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا وتعبئة الدعم الدولي لجهود الأمم المتحدة . ويؤيد وفد منغوليا تماما جميع التوصيات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والقرار الأخير لمجلس الآمن والموجه لتنفيذ قراراته السابقة . ولا تزال جمهورية منغوليا الشعبية تؤمن بأن التدبير الوحيد الفعال ، في ظل الظروف الحالية ، لحمل جنوب افريقيا على احترام القانون الدولي والاصغاء لمطالب المجتمع الدولي ، هو فرض العقوبات الالزامية الشاملة التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق .

ان منغوليا حكومة وشعبا ، وقد وقفت دائما الى جانب الشعوب المكافحة في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ، تعرب مرة أخرى عن التعاطف والتضامن مع الكفاح الهاسل لشعب ناميبيا وسوايو ، ممثله الوحيد والحقيقي ، ضد الامبريالية والفصل العنصري والاستعمار الجديد . ونعرب بالمثل عن تضامننا مع الموقف المبدئي الثابت لدول خط المواجهة ضد العدوان وضد مؤامرات نظام بريتوريا ، ونعبر عن اعجابنا بهذا الموقف .

السيد ساينافونج ( جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ) ( ترجمة شفوية )  
 عن الفرنسية ) : منذ أصدرت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ ( د - ٢١ ) الذى أنهى انتداب  
 جنوب افريقيا على ناميبيا ، لم تكف الأمم المتحدة عن بذل الجهود الرامية الى تمكين ذلك  
 الاقليم من الحصول على الاستقلال ، وفقا للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب  
 المستعمرة . وقد أدت تلك الجهود الى اصدار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذى  
 وضع خطة لاستقلال ناميبيا ، وهي خطة صممها فريق الاتصال التابع للبلدان الغربية ،  
 وقبلها طرفا النزاع الناميبى أى حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية  
 الغربية ( سوابو ) . وقد بعثت تلك الخطة - التي اعتبرها المجتمع الدولي ايجابية للغاية -  
 فور صدورها بصيصا من أمل في عملية تصفية استعمار ناميبيا . ومع ذلك ، لم يكسب المرء  
 يتوقع بالمرة سوء نية نظام بريتوريا العنصرى وتواطؤ أحد أعضاء فريق الاتصال ، وهو الولايات  
 المتحدة .

لقد انقضت خمس سنوات منذ ذلك الحين ، ولم يحرز أى تقدم حقيقي في الاتجاه  
 الذى يريده المجتمع الدولي . بل على النقيض من ذلك ، شدد نظام بريتوريا العنصرى  
 قبضته على ناميبيا ، ستهزئا استهزاء تاما بالنصائح ، بل في الواقع ، بالادانات الصادرة  
 عن الأمم المتحدة ، وصفة خاصة ، قرار مجلس الأمن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) ، الذى يطالب ذلك  
 النظام - ضمن أمور أخرى - بالتعاون الفورى والكامل مع الأمين العام للأمم المتحدة لتيسير  
 تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ان نظام بريتوريا العنصرى لم يكتف بمجرد استمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا .  
 وادخال سياسة الفصل العنصرى غير الانسانية التي ينتهجها ، الى ناميبيا ، وممارسة القمع  
 الوحشى للشعب الناميبى ، بل هو جاهد أيضا في الاغرار بسلامتها الاقليمية بسعيه لضم  
 خليج والفيش وجزر بنغوين والجزر المتاخمة للشاطئ .

ولقد كانت لدى جنوب افريقيا الجرأة الكافية للتصرف بهذه الطريقة ، ومواصلة  
 تجاهلها المجتمع الدولي بهذا القدر من الصلف ، لأنها تحظى بتأييد سافر أو مستتر

من جانب بعض البلدان الغربية التي لها مصالح في ناميبيا من خلال أنشطتها المالية وشركاتها المتعددة الجنسية . بل ان الولايات المتحدة تؤيد نظام بريتوريا تأييدا علنيا بممارستها لما يسمى بسياسة "الوصل البناء" . ولقد أظهرت بريتوريا - ان شجعها ذلك التأييد - عنادا متزايدا بشأن موضوع استقلال ناميبيا . بل انها جعلت ذلك الاستقلال خاضعا لانسحاب القوات الكومية الأمية ، رغما عن أن هاتين مسألتان لا رابط بينهما على الاطلاق .

لقد رفضت جميع الدول الافريقية بل والمجتمع الدولي بأسره ، في مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز بنيودلهي ، وفي المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال الذي عقد في باريس في أوائل هذا العام ، ذلك الربط . ولعل المرء يتساءل ما اذا كانت الحكومة الأمريكية هي التي اقترحت على النظام العنصرى هذا الربط . لأن الحكومة الأمريكية تحاول باستمرار - وهذا جزء من تقاليد ها السياسية - أن تظهر نضالات التحرر الوطني بوصفها صراعات عقائدية بين الشرق والغرب ، حتى تتيح لنفسها التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، لا سيما تلك الدول التي لا تروق سياساتها لواشنطن . لكننا قد تخطينا الآن تلك الأيام التي كانت المستعمرات البريطانية السابقة في العالم الجديد تناغل فيها ضد التاج البريطاني من أجل استقلالها ، الذي لم تحصل عليه الا بفضائل مساعدة دولة من قارة أخرى ؛ والآن بعد أن أصبحت تلك المستعمرات السابقة دولة كبرى ، لكنها مبتلاة بداءة امبريالية ، والتلطف الى القوة ، تنسى الأوغاع التي عاشت فيها مسن قبل ، وتعارض الآن بشدة تلك الشعوب التي تكافح - كما كافحت هي نفسها منذ مائتي عام - من أجل الحرية والاستقلال الوطني . وهي تعارضها بالتحالف مع أنظمة الطغيان القائمة على القمع والاستبداد . وتعد العسقات التي أقيمت في طريق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقمع الحركات الثورية في أمريكا الوسطى وغزو غرينادا لسحق ثورة شعبيها أمثلة صارخة على هذا النوع من السلوك .

يتمثل أحد الأسباب التي تؤخر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، في استغلال الدول الخمس الأعضاء في فريق الاتصال لعملية التفاوض واطالتها من أجل تعزيز

مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية . ووفقا لما ورد في وثيقة الأمم المتحدة المعنونة " أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا " A/AC.131/92 ، تقع المراكز الرئيسية لـ ٣٥ من الشركات عبر الوطنية الـ ٨٨ المشتركة بصورة مباشرة في نهب الموارد الطبيعية لناميبيا في عواصم تلك البلدان الخمس . وليس ذلك الاستغلال المحموم لموارد ناميبيا من قبل المصالح الأجنبية الا انتهاكا للمرسوم رقم " ١ " لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية للاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، فان أنشطة المصالح الأجنبية الى جانب أنها عقبة على طريق الاستقلال الفوري لناميبيا ، فهي تعرض للخطر استقلال ناميبيا الاقتصادية مستقبلا .

هناك مظهر آخر لا عتزام نظام بريتوريا عدم التخلي عن ناميبيا ، وهو تعزيز قدرته العسكرية ووجوده العسكري في ناميبيا . فقد قدرت قوات جنوب افريقيا المتمركزة هناك ، - بغير عدد الشباب الناميبى الذى يجند اجباريا - بأكثر من مائة ألف جندي . وهدف ذلك التعزيز إحكام قبضة بريتوريا على ناميبيا ، ومنع سوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى من الوصول الى السلطة بالطرق الديمقراطية المنصوص عليها في خطة الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، يكون من سخرية القدر ، أن ترى الحكومة الأمريكية ، التسيؤيد بصوت عال الانتخابات الحرة لبلدان أخرى في أماكن أخرى ، تقف جنبا الى جنب مع عنصري بريتوريا وترفض الانتخابات الحرة للشعب الناميبى .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، يستخدم ناميبيا - من خلال اغفاء الطابع العسكرى عليها - كرأس جسر لشن أعمال عدوان ضد الدول المجاورة ، لاسيما أنغولا ، التى ما زال يحتل جزءا من أراضيها . كما يستخدم النظام العنصرى في هجماته المسلحة على تلك البلدان وقمعه للشعب الناميبى ومقاتلي سوابو ، المرتزقة من بلدان أخرى شتى . ويؤدى ذلك القمع الوحشى الى تدفق اللاجئين الناميبيين على البلدان المجاورة ، مما يلقي أعباء اضافية على عواتق تلك البلدان .

ان ذلك الوضع القائم في ناميبيا ، التى حرم شعبها من حقه في تقرير المصير ،

يقودنا الى تذكر الحالة في الشرق الأوسط ، حيث يحرم الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق اقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين . ففي كلتا الحالتين يستفيد القائم بعمليات القمع والمحتل ، بدعم وتأيد نفس تلك الدولسة الابريالية ، في الحالة الأولى ، من خلال سياسة " الوصل البناء " وفي الحالة الثانية ، من خلال " التعاون الاستراتيجي " الذي ازداد تعزيزا خلال الأيام القليلة الماضية ، وكلاهما يتمتع أيضا بالحصانة بسبب حمايته بحق النقض الذي يملكه حاميهما الكبير .

ان مسألة ناميبيا ليست الا مسألة تصفية استعمار ، ومن ثم تتحمل الأمم المتحدة ازماءها بمسؤولية مباشرة ، ويجب أن تحسم في اطار الأمم المتحدة ، ووفقا لقراراتها ذات الصلة . وهذا الروح ، يود وفد بلادي أن يشيد بجهود الأمين العام الرامية الى ايجاد حل . كما يود وفد بلادي أيضا أن يشيد بمجلس الأمم المتحدة لنايبيا ورئيسه والمفوض السامي لنايبيا ، ولجنة ال ٢٤ واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لتفانيها في العمل صوب وضع حد للعنصرية والفصل العنصري والاحتلال الاستعماري في الجنوب الافريقي بغية تمكين شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا من التمتع بالحرية والحقوق المتساوية .

لقد هزأت جنوب افريقيا بمنظمتنا بما فيه الكفاية وقد آن الأوان كي يتحمل مجلس الأمن بمسؤولياته كاملة وذلك بفرض عقوبات الزامية شاملة - اذا ما اقتضت الضرورة - على جنوب افريقيا لإعمالا للفصل السابع من الميثاق ، بغية ارغامها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

(السيد ساينغافونغ ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية)

لقد برهنت سيابو بالفعل حتى الآن على حسن نيتها بتأييدها ، منذ البداية ، لهذه العملية السليمة المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، لكنها أعلنت أيضا انها مصممة على مواصلة الكفاح المسلح من أجل الحصول على استقلال بلدها وهي على استعداد لدفع الثمن لتحقيق ذلك . لقد كرر المجتمع الدولي من جانبه عدة مرات دعمه للكفاح العادل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، للشعب الناميبي من أجل استقلال الشعب الناميبي في ناميبيا موحدة . وسواء تم ذلك عن طريق المفاوضات أو عن طريق الكفاح المسلح فان الشعب الناميبي ومثله سيابو يمكنهما ان يعتمدا دائما على دعم وتأييد شعب وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/٤